

نقابة موزعي وعمال الدواء تلعب لعبة المستوردين

AL-HOURRIAH - No. 589 - 18 - 10 - 1971 - BEROUTH ● بيروت - ١٨-١٠-١٩٧١ - العدد ٥٨٩ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل



بعد زيارة السادات الأخيرة للاتحاد السوفياتي

مازال في الموقف المصري حلقة سوفياتية مفقودة

بعد تبدد الأوهام الديمقراطية

المسيرة القمعية ومستقبل النضال الديمقراطي بلبنان

مشكلة خريجي الحقوق

- نقابة المحامين : الوضوح والحزم في الدفاع عن الاحتكار
- الحركة الطلابية : مواجهة تتسم بالغموض والتراجع

الحركة الشعبية في ايران بين ادعاءات الشاه والواقع



سمتا الهجمة السعودية

حرب المواقع ضد بريطانيا في الخليج وتصعيد الردة المضادة للثورة في اليمن



بعد نقاط أبا ايبان الخمس

الموقف المصري بين استئناف حرب الاستنزاف وتمديد عام الحسم

يوم الثلاثين من أيلول ألقى أبا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل ، خطابا أمام الجمعية العامة للامم المتحدة استعاد فيه ، مع بعض التدقيق ، موقف الدولة الصهيونية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد أكد الوزير الصهيوني وجود « سبل خمسة » نحو السلام ، هي في الواقع ظواهر النزاع التي تتشدد عليها أيضا مواقف الحكومات العربية .. هذه السبل هي : ا ـ الاتفاق على فتح قناة السويس . والخلاف في شأنه يدور على مدى الانسحاب الاسرائيلي في سيناء وعلى حق الجيش المصري في العبور ، بعد هذا الانسحاب ، وعلى مرور السفن الاسرائيلية وعلى مكان النقطة كلها في مراحل الحل السلمي . ب ـ مهمة يارنغ . وقد رفضت اسرائيل أن ترد بالايجاب على الاسئلة التي وجهها السفير السويدي الى الاطراف المعنية ، متوخيا منها قياس استجابة كل من هذه الاطراف لقرار مجلس الامن المشهور . ج ـ قضية اللاجئين الفلسطينيين : وهي ما تلخص به الدولة الصهيونية قضية الشعب الفلسطيني كلها ، مقترحة عقد مؤتمر تتمثل فيه اقطار المنطقة والدول المشاركة في الاغاثة وأجهزة الامم المتحدة المختصة ، بحيث يتم وضع خطة مداها خمس سنوات ، يجري بنتيجتها تحقيق « انخراط اللاجئين في الانتاج » ، أي انهاء القضية الوطنية الفلسطينية . د ـ مشكلة الحدود والسلام : وهي ما تعتبره اسرائيل عقدة رئيسية في النزاع ، لاصرارها على الاحتفاظ بالجولان والقدس وشرم الشيخ على الاقل ، علاوة على مناطق أخرى (غزة ، أجزاء من سيناء ومن الضفة الغربية) تستعد للمطالبة بها أثناء المفاوضات . أما السلام فهو الصلح الكامل ، في التعريف الصهيوني ، بما في ذلك فتح الحدود أمام الناس والسلع . هـ ـ أسلوب المفاوضات : وهو متصل بمهمة يارنغ .. اذ ان اسرائيل لا تريد أن تفضي هذه المهمة الى نتيجة ما دام السفير وسيطا في المحادثات غير المباشرة . وهي ترغب في محادثات مباشرة تتم تحت رعايته أو دونها . بل ان ابا ايبان ذهب الى حد مخاطبة محمود رياض طالبا الاجتماع اليه هذا الشهر ، برعاية الولايات المتحدة أو برئاسة السفير .

والامر الجدير بالملاحظة هو أن الدولة الصهيونية ، حية تكشف موقفها على هذا النحو ، تحدد عددا من النقاط تنطلق منها بعد أن تضعها خارج المفاوضات . اهم هذه النقاط مسالة الاراضي ومسالة اللاجئين . فما هو خاضع للتفاوض ليس الجلاء الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، بل هو الجلاء عن قسم من سيناء واخر من الضفة الغربية .. وما هو خاضع للتفاوض ليس عودة اللاجئين بل توزيع المسؤولية بين الاطراف المولجة بتحقيق اندماجهم في المجتمعات العربية او تهجيرهم الى اقطار أخرى .

تلك هي العقبة التي عجزت أنظمة الهزيمة العربية ، حتى الان ، عن تجاوزها ، في سياق تراجعها المستمر . فقد أوصلها التراجع الى حد الاستعداد للاعتراف بالدولة الصهيونية ، الا أنها لم تجرؤ بعد على الجهر باستعدادها للتخلي عن الاجزاء التي تطالب بها اسرائيل من الاراضي المحتلة نتيجة حرب ١٩٦٧ ، كذلك أوصلها التراجع الى حصر قضية الشعب الفلسطيني في تطبيق قرارات الامم المتحدة القديمة (التخيير بين التعويض والعودة) ، لكنها لم تصل بعد الى الحديث عن استعدادها لـ «دمج» اللاجئين الفلسطينيين .. وليس رفض مصر والاردن وسوريا للمفاوضات المباشرة سوى التعبير عن هذا الخلاف الكمي بين الموقعين .. هذا عدا الفائدة المرحلية التي تجنيها الانظمة العربية من الرفض ، تجاه شعوبها . فهي ، بذلك ، تقف موقفا « مبدئيا » من اسرائيل ، رغم استعدادها للاعتراف بها ، ولو بعد حين .. هذه المبدئية المزيفة تحجب كون الخلاف لم يعد مبدئيا على الاطلاق وانه بات ينحصر في مساحة الاراضي التي سوف تستعاد وفي كمية الاعباء التي ستترتب على كل من الطرفين ، العربي والاسرائيلي ، نتيجة لحل مشكله اللاجئين (هل يعود قسم منهم الى وضع شبيه بوضع عرب الضفة الغربية الان أم يبقى الجميع على « كاهل » الاقطار المجاورة ؟) . لكن الموقف العربي من التفاوض المباشر ليس شكليا ولا دعاويا بحتا . فهو يستقي ضرورته من الاختلاف بين الطرفين على أساس المفاوضات ، أي من اصرار اسرائيل على وضع جانب من المشكلات الرئيسية خارج نطاق المفاوضة .

ماذا تستطيع الانظمة العربية المعنية أن تفعل حيال العناد الذي تنم عنه مقترحات أبا ايبان ؟

لا يزال التعارض قائما في تقييم المسعى الامريكي بين الطرف الامريكي نفسه والطرف المصري . فبينما يبدي محمود رياض « تشاؤمه » من النوايا الامريكية ، تحاول الولايات المتحدة أن تبقي على شعرة معاوية ، فتوقف مؤقتا شحن طائرات الفانتوم الى اسرائيل وتصوت في مجلس الامن مع القرار الذي أدان سعي اسرائيل الحثيث الى تهويد القدس العربية . كذلك يعلن المسؤولون الامريكيون تفاؤلهم بقرب الوصول الى حل جزئي يتناول فتح قناة السويس ، ويعترضون على استئناف مهمة يارنغ لحصر الحل في الولايات المتحدة وحدها ويبقون مسالة عبور المصريين للقناة معلقة وينوهون بضرورة تحديد الاسلوب الذي يكفل لاسرائيل استعمال المجرى المائي .

أما النشاط المصري ، فهو يتجه ، عدا الرهان المتحفظ على ما يجري في دورة الجمعية العامة ، الى ابراز القوة المصرية الجديدة والاستعداد لاستئناف القتال . فشبكة الصواريخ يجري اكمالها على القناة ، ويجري كذلك بناء نقاط ارتكاز لعمليه العبور ، وتجري مناورات عسكريه في سوريا يشترك فيها الطيران المصري .. لكن أيا من الخبراء الاجانب في الشؤون العسكرية لا يرى أن ميزان القوى الراهن يتيح لمصر خوض حرب عامه تنتهي الى تحرير سيناء من الاحتلال .. هذا على الرغم من أن وزير خارجية بريطانيا يتوقع استئناف القتال (على نطاق ما) اذا لم يمكن التوصل الى الحل المنشود قريبا . ويدعم هذا الانطباع مبادرة الاتحاد السوفياتي الى تسليم مصر سربا من طائرات الميغ ٢٣ (وهي تعادل الفانتوم الامريكية أو تفوقها) وانذارات السادات المتكررة واستعداده لزيارة موسكو في الايام القليلة المقبلة ..

هذا يعني أن حدود الاختيار العربي تنحصر بين حرب استنزاف جديدة ينتهي معها وقف اطلاق النار الذي انقضى عليه خمسة عشر شهرا والقيام بمبادرة سياسية جديدة . هذه المبادرة قد تكون ـ في رأي بعض الخبراء ـ اعلان مصر لتخليها عن الالتزام بقرار مجلس الامن (٢٤٢) .. ولعل المبادرة المذكورة وحرب الاستنزاف سوف يترافقان .. لكن غايتهما لن تكون مرة أخرى سوى الجاء « الدول الكبرى » الى التوسط بمزيد من الحزم ، وذلك بسبب الاحتمالات التي تنطوي عليها مشاركة الخبراء السوفياتيين ، من مسافة أقرب هذه المرة ، في العمليات العسكرية . ولعل ضجيج القنابل سوف يتيح لحكومة السادات أن تسير شوطا جديدا على دروب التنازل يضيق شقة الخلاف بينها وبين وزير الخارجية الاسرائيلي . أما ملك الاردن فينام الان مطمئنا على كتف واشنطن بعد أن أكد روجرز لمندوبه أن « الاردن موجود في الصورة » (يقصد صورة الحل السلمي) . وأما سوريا فهي ـ بعد الاتحاد ـ تنتظر فرجا ما من الجانب المصري .

هذا الاحتمال (استئناف حرب الاستنزاف ، رفض قرار مجلس الامن) ما يزال ، حتى الان ، مجرد تكهن لا تقوم على صدقه ادلة كافية . لكن الموقف الاسرائيلي الراهن لا يفسح أمام النظام المصري ، وحلفائه ، طريقا اخر . والمصريون الذين يشكون كثيرا بصدق العزيمة في خطب رئيسهم ، لجاوا الى النكتة لتصوير مازقه . فهم يرون أن السادات سيصدر قرارا يمدد بموجبه عام ١٩٧١ (عام الحسم) أربعة وعشرين شهرا اخر ..

تعريفاً بقضايا الشعب الكردي

منهاج منظمة البارتي الديمقراطي الكردي في لبنان

تواصل « الحرية » عملية التعريف بقضايا ونضال الشعب الكردي الشقيق ، فتنشر فيما يلي منهاج منظمة البارتي الديمقراطي الكردي في لبنان كما اقره المؤتمر الأول الذي انعقد خلال العام الجاري . والمنهاج لا يعطي فكرة واضحة عن عدد من القضايا والمظالم الاساسية للاكراد في لبنان وحسب ، وانما يوفر العناصر المطلبية التي بات لزاماً على الحركة الوطنية والديمقراطية أن تتبناها كجزء عضوي من برنامجها النضالي : حق المواطنية للاكراد وتنمية ثقافتهم ولغتهم وشمول الضمان الاجتماعي لهم ، الخ .

على أثر حملات الابادة الجماعية والاضطهاد القومي للامة الكردية ، هاجر الالاف من ابنائها وعلى دفعات متتالية (كان اخرها قبل ٥٠ عاما) موطنهم الاصلي كردستان وركنوا في لبنان .

ومنذ ذلك الحين ساهم الاكراد بقسطهم كمواطنين لبنانيين في الدفاع عن لبنان وكان تاريخهم نضالا مستمرا ضد الاستعمار والرجعية لتحقيق استقلاله واستكمال وحدته الوطنية وتجسيد الاخوة العربية الكردية . وان التاريخ الطويل الذي عاش فيه الاكراد مع اخوانهم اللبنانيين العرب وبقية الاقليات والطوائف في هذا البلد (وطنهم جميعا) رسخ وحدتهم وصعد نضالهم ضد الاستعمار والانتداب الفرنسي والاقطاع والرجعية وأثبت التاريخ أن الاكراد قدموا الكثير من التضحيات التي تدل على انهم اشتركوا مع اخوانهم العرب في الدفاع عن هذا الوطن العزيز . فقد ساهموا خلال حقبات تاريخية قديما وحديثا في النضال ضد كافة القوى الظالمة ، وبذلوا دمائهم لفلسطين وما زالوا حتى اليوم يمدون يد المساعدة والدعم لشعبها لتحرير أرضه وتقرير مصيره بنفسه . وهذا ما يدل على أن نضال وتاريخ الاكراد جزء من نضال لبنان لتحقيق سيادته واستقلاله السياسي والاقتصادي ولاستكمال وحدته الوطنية وتطوره الاجتماعي .

ان نظرة فاحصة الى سير المجتمع الكردي كجزء من المجتمع اللبناني يلاحظ مدى التخلف الاجتماعي والثقافي والهوة الكبيرة بين اخوانهم في المجتمع اللبناني ، وان العوامل الاساسية الحائلة دون تقدمهم وانفساح المجال امامه ليأخذ مداه الطبيعي كامنة في الدور الذي تلعبه القوى المحلية المستفيدة من هذا الوضع ، وان حرمان قسم كبير من الاكراد حقهم في المواطنية اللبنانية تحت اسم القرارات الاستثنائية هو مخالف للدستور وقانون الجنسية اللبنانية الذي كفل لهم هذا الحق ، وخاصة صدور المرسوم الجمهوري عام ١٩٥١ والقاضي بمنحهم الجنسية اللبنانية ، وهذا يسد الطريق امام القوى الانتاجية الضخمة الكامنة في المجتمع الكردي للمساهمة في بناء هذا الوطن وتقدمه وهو أهدار للقوى الشعبية اللبنانية المنتجة وخسارة للدخل الوطني .

لذا فان الاكراد كغيرهم من المواطنين لهم من الحقوق ما عليهم من الواجبات تهمهم رفعة هذا الوطن ورفاهية ابنائه وكرامة مواطنيه وان المصلحة الوطنية تقتضي بصورة رئيسية ازالة العوائق والعراقيل عن مجرى تطور هذا البلد وعدم التمييز بين ابنائه بسبب الجنس والدين وايمانا منا بأن العمل المثمر البناء لخير هذا الوطن هو العمل الجماعي الثوري المعتمد على قوة الجماهير الكادحة والنظرية العلمية . لذا فقد كان وجود منظمة البارتي الديمقراطي الكردي في لبنان والممثلة للغالبية العظمى من الطبقات الكادحة مساهمة من الاكراد في بناء هذا الوطن ودعم كيانه واستقلاله السياسي والاقتصادي وتقدمه في طريق التطور اللارأسمالي .

ان منظمة البارتي الديمقراطي الكردي في لبنان هي انعكاس طبيعي لاماني الاكراد وهي تستمد منهاجها وأهدافها العليا من حاجات الشعب الملحة ورغباته المستوحاة من واقعه ومن الظروف الموضوعية التي يحياها ويتبناها ويناضل من أجلها والمتلخصة فيما يلي :

١ — ان منظمة البارتي الديمقراطي الكردي في لبنان هي منظمة جماهيرية تعتمد على قاعدة شعبية قوامها العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، وتعتمد في نضالها على قوة الجماهير والنظرية العلمية .

٢ — تعمل منظمة البارتي الديمقراطي الكردي في لبنان للحفاظ على استقلال لبنان السياسي والاقتصادي وعروبته وتقوية وحدته الوطنية ، وتطوير المضمون التقدمي لديمقراطيته .

٣ — تناضل المنظمة من أجل أقامة ثقافة وطنية عن طريق ديمقراطية التعليم ولا طبقيته والمزاهب ، والغاء الاوساط المدرسية وزيادة المنح الحكومية ومكافحة الامية وزيادة عدد المدارس الحكومية .

٤ — نشر وتنمية الثقافة الكردية ورفع المستوى الاجتماعي للاكراد ، والعمل لفتح مدارس خاصة تدرس اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية وتامين حقوق الطلبة الاكراد اسوة بغيرهم .

٥ — تناضل المنظمة للحصول على الجنسية اللبنانية وحق المواطنة للاكراد التي هي حق لهم حسب ما نص عليه قانون الجنسية اللبنانية .

٦ — الوقوف في وجه كافة القوى العنصرية الهادفة الى طمس الثقافة الكردية وأذابتها بمختلف الوسائل والدفاع عن كافة الحقوق والمطالب الكردية وبث الوعي الثوري والوطني والقومي بينهم .

٧ — تناضل المنظمة لالغاء النعرات الطائفية والعنصرية والتفريق بين المواطنين بسبب الجنس والدين .

٨ — تناضل المنظمة في سبيل تقدم لبنان الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطوير قطاعي الصناعة والزراعة وتوسيع القطاع العام والتنسيق بينه وبين القطاع الخاص واقامة صناعة وطنية وحمايتها وتشجيع التعاونيات المختلفة .

٩ — العمل لتحرير المرأة ومنحها حقوقها الكاملة في المساواة مع الرجل ومشاركتها له جنبا الى جنب لتحقيق تقدم مجتمعها والعمل .

١٠ — أ — على تخفيض المهر وتحويل المقدم الى مؤخر .

ب — مكافحة تعدد الزوجات .

ج — السماح للمرأة بالعمل والتعليم .

د — العمل لتعديل قانون الضمان الاجتماعي والغاء امتياز صاحب العمل في الطرد الكيفي واطلاق حرية التنظيم النقابي وكفالة حقوق العامل وتعويضاته .

١١ — تناضل المنظمة من اجل مصلحة العمال في لبنان وحقوق العمال في لبنان غير المستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي ومنهم العمال الاكراد (جنسية قيد الدرس) في الاستفادة من تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي بغيرهم .

١٢ — التعاون مع الاحزاب التقدمية والفئات الوطنية للحفاظ على استقلال لبنان السياسي والاقتصادي وتطويره نحو الافضل .

١٣ — تؤيد المنظمة الامة الكردية وحقها في تقرير مصيرها بنفسها (خارج لبنان) .

١٤ — تؤيد المنظمة حق شعوب الامة العربية وثوراتها من اجل التحرر والتطور اللارأسمالي نحو الاشتراكية والوحدة ودعم نضالها ضد الامبريالية والصهيونية العالمية والرجعية .

١٥ — تؤيد المنظمة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل بقيادة طلائعه الثورية وتطالب بحل عادل لقضيته بما يضمن حقه المشروع في ارضه وتقرير مصيره بنفسه .

١٦ — تؤيد المنظمة جميع الشعوب وحركات التحرر الوطني والقوى التقدمية والقوى المحبة للسلام في نضالها من اجل حريتها وتقرير مصيرها بنفسها .

١٧ — تؤيد المنظمة شعوب الهند الصينية في فيتنام ولاوس وكمبوديا في نضالها وثورتها العادلة ضد الامبريالية العالمية وحقها في تقرير مصيرها بانفسها .

١٨ — اقرار سلم وامن دائمين في المنطقة ومحاربة الاحلاف العسكرية الاستعمارية وصيانة السلم والامن العالمي بالتعاون مع المنظمات الوطنية والعالمية .

١٩ — المطالبة بحل المعضلات الدولية على اساس مبادىء الامم المتحدة وحق الشعوب ووضع حد لسباق التسلح في العالم مع التوقيع على الحظر الكلي للاسلحة النووية ومحاربة الاستعمار بشكليه القديم والحديث .

قضيّة تعيين المعلمين

إيجابية العمل المنظم ونوع "الحوار" الممكن مع النظام

أكثر من مرة تشدقت حكومة الشباب — الكهول — انها لن تحقق مطلبا تحت الضغط .. لكن تجاربنا مع هذا النظام الاعرج علمتنا أن أسلوب الحوار المنطقي الممكن معه هو أسلوب الضغط والعنف .. تجربة أخرى تؤكد هذا الاستنتاج البديهي .. تجربة خاضها معلمون رفض الوزير توقيع مرسوم تعيينهم بحجة رفع مستوى التعليم الابتدائي .

بتاريخ ٢٦-٨-١٩٧٠ اجرى مجلس الخدمة المدنية مباراة لتعيين مدرسين جدد في وزارة التربية .. وقد تقدم لهذه المباراة أكثر من ٥ الاف مرشح . نجح منهم بعد التصفيات ٨٧٢ مرشحا . وبعد تصفية حسابات التوازن الطائفي والوساطات طلبت وزارة التربية قسما منهم على دفعتين كانت الاولى في العام المنصرم والثانية كانت في نيسان الماضي .. ومنذ حوالي شهرين تقريبا وبالتحديد بتاريخ ٢٧-٧-١٩٧١ أرسلت وزارة التربية رسائل مضمونة للدفعة الاخيرة من الدورة وعددها ٤٠٧ معلمين . وطلبت منهم وزارة التربية في هذه الرسائل تسلم مستندات الوظيفة خلال أسبوع .. والا اعتبر المرشح غير راغب بالوظيفة — ومن هو تعيس الحظ الذي لا يرضى بوظيفة — وبأقل من أسبوع كانت جميع المستندات في مكتب جورج أبو صبحه .

وذهب المعلمون الى أعمالهم وهم يحلمون بمستقبل لا يجوعون فيه .. وانتظروا موعد تأدية القسم التقليدي وطال الانتظار ، ودفعهم الحنين للوظيفة الموعودة الى الذهاب للاونيسكو والاستفسار عن موعد القسم .. وكم كان الجواب صاعقا ومأساويا .. قال لهم المسؤول بالحرف الواحد : « حلوا عني .. لقد صدرت التشكيلات والتعيينات ، لكن الوزير يرفض التوقيع على المرسوم وهو مصر على عناده » .

ويبرر الوزير رفضه توقيع هذا المرسوم بقبوله : « أنه يريد رفع مستوى التعليم في لبنان » .. وفي نفس الوقت تتعاقد الدولة وبواسطة مجلس الجنوب مع معلمين لا يحملون أكثر من شهادة البريفيه .. فما هذا التناقض ؟

ومن الواضح جليا أن السبب الحقيقي الكامن وراء رفض الوزير توقيع المرسوم ليس في رفع مستوى التعليم انما هو خلاف بينه وبين مديرية التعليم الابتدائي ومدير وزارة التربية كان وراء قراره التعسفي هذا .

ماذا كان موقف المعلمين المرفوضين ؟

لانهم أصبحوا بدون عمل فقد حل ارتباطاتهم العملية السابقة .. شعر المعلمون أن تحركهم كان أمرا لا بد منه لتحقيق مطلبهم العادل الذي كاد يقع ضحية خلافات شخصية بين أجهزة النظام في البداية .. كان عدد الذين يعلمون بامر رفض الوزير قليلا وكان على عاتق هذه القلة القيام بدورها الذي يتطلب اول ما يتطلب تجميع أكبر عدد من الذين يهمهم الامر ..

وخلال الايام الاولى من بداية التحرك استطاع وفد منهم مقابلة الوزير الذي لم يفسح مجال توضيح مشكلتهم — التي يعرفها الوزير جيدا — ولكنه يتجاهلها عمدا . قال لهم الوزير وهو يفتح لهم الباب ويطردهم : « أمامكم مجلس الشورى تستطيعون أقامة دعوى .. وأنا لن أتراجع عن قراري مهما كان الثمن وسوف ألغي الدورة كلها .. »

قاموا وكخطوة تمهيدية أولى لتحركهم بشرح قضيتهم في الصحف ونشر استقبال الوزير لهم . على أنهم لم يكتفوا بذلك بل اتفقوا على أن يبدأ تحركهم المنظم يوم الاثنين الماضي .. وقامت لجنة منهم بوضع برنامج عمل للخطوات المقبلة .. وكانت الخطوة الاولى في هذا البرنامج الاعتصام في مكتب سكرتير الوزير . وصباح الاثنين بدأ التجمع، وقد لاحظ المتجمعون حركة غير اعتيادية لرجال القمع لكنهم لم يأبهوا لذلك .. فقد وضعوا لكل شيء حسابه .

بدأ التحرك العملي في الساعة العاشرة والنصف حين طلب من المتجمعين التفرق والصعود الى مكتب الوزير بشكل لا يلفت النظر . وخلال أقل من عشر دقائق كان الجميع أمام مكتب الوزير . وشعر معاليه بالخطر فخرج من مكتبه مهددا متوعدا متفوها باتفه التعابير .. رافضا الحوار تحت الضغط .. لكن المعتصمين لم يأبهوا لكل ذلك ، وطالبوه بحل قضيتهم فورا رافضين وعوده المعسولة . وطلب الوزير مقابلة ثلاثة منهم فانتخب المتجمعون ثلاثة ، ثم دخل الوزير الى مكتبه وبعد قليل جاء مدير التعليم الابتدائي نايف معلوف وطلب من المعلمين المرفوضين اعطاءه فرصة حتى يوم الاربعاء لحل قضيتهم، لكنهم رفضوا فالتجارب علمتهم أن لا يثقوا بوعود مسؤول ، وقد أصرت اللجان المسؤولة عن التحرك أن تنفذ خطة العمل بحذافيرها وأن لا تقبض وعدا من أحد .

نزل المعلمون الى باحة الاونسكو على أمل انتظار نتائج الحوار مع الوزير على أن الحوار لم يتم في مكتب الوزير ، بل أمام باب مكتبه ، وقد اصر الوفد على أن يحل الوزير مشكلتهم فورا لان القضية لا تحتاج الى توقيع ، وحاول نايف معلوف اقناعهم بانه معهم وطلب مرة أخرى اعطاءه فرصة ليوم الاربعاء لكنهم رفضوا مرة أخرى .

وعندما رأى الوزير وحاشيته اصرار المتجمعين على تحقيق مطلبهم العادل ، وجدوا أن خير حل هو الرضوخ لمطالبهم ، وقد حصل ذلك بالفعل ، عندما جاء السيد جورج أبو صبحة حاملا مرسوم التعيين ودخل الى عند الوزير ، ثم خرج بعد حوالي عشر دقائق ليخبر وفد المعلمين بان القضية قد انتهت وأن الوزير قد وقع المرسوم .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العمامة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

حملة القمع الجديدة في طرابلس

دولة "القبضايات" والذين لا "ظهر" لهم

« ليس وراء علي العكاوي أي سياسي معروف .

بهذه العبارة طمأن محافظ الشمال «السياسيين المعروفين» بأنه لم يمس أحدا من أزلامهم أثناء الحملة التي جردها على الاحياء الداخلية في طرابلس وأدت الى جرح علي العكاوي وأحد رفاقه واعتقالهما. ويرى المحافظ أن العكاوي « شاب مهووس » . لماذا ؟ ببساطة ، لانه ليس اداة بيد سياسي معروف ولا زلمة فلان أو علان.

ان علي العكاوي ، و « التجمع الديمقراطي الاشتراكي » الذي اسسه ، هو نتاج مباشر لفترة المد الوطني الذي شهدته طرابلس أبان صعود العمل الفدائي : اللجان الشعبية لدعم المقاومة وعصيان تشرين ١٩٦٩ ..

انحصر نشاطه في الفترة الماضية بالقيام بتظاهرات واضرابات في احياء طرابلس الصغيرة تأييدا للمقاومة ورفضا للمشاريع التصفوية ، في الوقت الذي كانت فيه الاحزاب المسماة « تقدمية » وبعض قيادات المقاومة تحجم عن التحرك . لان هذا صديق للمسؤولين وذاك يطمح للنيابة واخرين يخشون الصدام! كما كان علي العكاوي ورفاقه يتدخلون أحيانا لتنفيذ بعض المطالب الشعبية الملحة في منطقة التبانة الفقيرة . كان يردع طبيبا يبتز المال من الاهلين وهو المكلف بتلقيحهم مجانا ضد موجة الكوليرا . أو كأن يطالب بالمدارس والطبابة المجانية في منشورات عدة وزعها بأسم « التجمع الديمقراطي الاشتراكي » . استنكر في احدها محاولة توريط التجمع بواسطة حوادث افتعلها بعض أزلام العهد المحليين اثناء احتفالهم بزيارة كميل شمعون للمدينة . وأثناء توزيع المنشور ، طوقت المصفحات المحلة واعتقلت شابين وأوسعتهما ضربا على هدير الرشاشات التي كانت قوى القمع تطلقها في الهواء ارهابا. ثم ساقتهما الى السراي حيث تكرر الضرب . فتدخل محاميان معترضين على هذه المحاولة ، فما كان من قوى القمع أن اوسعتهما ضربا بدورهما (راجع مقال « الحرية » عن القمع في طرابلس) .

لم يكن علي العكاوي يعلق صورة لمتنفذ وزعيم تقيه شر القمع وتدر عليه المنافع . كان يعلق صورة الثائر ارنستو تشي غيفارا على شرفة منزله . وكانت الشعارات في حيه تعلن أن « الغني يأكل والفقير يجوع » وأن أطفالنا أحق بالحليب من النواب باكلاف البنزين التي تدفعها لهم الدولة ، وتجرأ العكاوي أخيرا على المطالبة باعادة فلاحي عكار الى منازلهم قبل حلول الشتاء بينما الاحزاب المسماة تقدمية رضخت لمؤامرة الصمت التي تغطي بها الدولة أجراءاتها .

اذا كان صحيحا أن الدولة ترمي من وراء ملاحقة العكاوي اشاعة الامن والطمانينة في المدينة ، فلماذا لا تتعرض للقبضايات الكبار الذين يتحولون بقدرة قادر الى وجهاء وزعماء جدد ؟ لماذا لا تتعرض للمجرمين الفارين السارحين المارحين في طول البلد وعرضه من جرود عكار وأحياء طرابلس الى جرود الهرمل مرورا بزغرتا واهدن ؟ أم تراهم يريدوننا ان نصدق فعلا ما يقوله رئيس الوزراء من أن العكاوي ورفاقه يخططون للقيام بثورة في الخامس عشر من الشهر الحالي ؟!

ان أكثر ما يزعج السلطة في أمر العكاوي خروجه على شبكة العلاقات التقليدية التي تشد القبضايات الى دولة القبضايات عبر الاقطاع السياسي . ولذا خصته ، ومجموعته بأشرس الضربات التي وجهتها في حملات قمعها المتكررة على طرابلس .

الا أن الذي سمح فعلا بتصفية مجموعة العكاوي هو التناقض الكامن في صلبهم : بين « النوايا الحسنة » — التمرد على العلاقات الاجتماعية — وبين الاسلوب المغامر . فالارهاب الفردي عندما يتحول الى بديل عن البرنامج السياسي والتأطير الجماهيري ينتهي بصاحبه الى ما انتهى اليه العكاوي ومجموعته : الانتحار المأسوي وسط اهمال المنظمات السياسية ولا مبالاة أو خوف الأوساط الشعبية !.

على مشارف الانتخابات النيابية، يمكننا ان نتوقع اشتداد قمع « العصاة غير المأمول فيهم » ، وازدياد وثيرة استقبالات للمطلوبين الذين « اقتنعوا » بعدالة الحكم ، ترافقهم وجاهات المناطق .

ان شعارات معركة الحريات الراهنة بالنسبة لكادحي طرابلس والريف الشمالي بانت واضحة كل الوضوح :

— وقف زيارات المصفحات وقوى الامن لطرابلس وعكار وحملات الارهاب وفرض هيبة دولة القبضايات .

— وقف حملة الملاحقات في المدينة ضد العناصر التي ساهمت في تظاهرة استنكار مقتل الشاب علي الايوبي برصاص الدرك ، ووقف حملة التعذيب ضد رفاق علي العكاوي: أحمد ومحمد العجم ونعمان وتامر الغانم .

— اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم المعتقلين من فلاحي عكار .

— تحميل مسؤولية حياة علي العكاري للسلطة وتأمين جسم طبي كفوء للعناية به .

ان هذا يفتح باب معركة الحريات الديمقراطية على مصراعيه في لبنان الشمالي!

وزير خارجية اليمن الديمقراطية الشعبية يؤكد أمام الأمم المتحدة تصميم ثوار الخليج على النضال حتى النصر النهائي

في خطاب القاه امام الجمعية العمومية للامم المتحدة — يوم ١٢ من الشهر الجاري — فضح الاخ محمد صالح العولقي ، وزير خارجية اليمن الديمقراطية الشعبية، المؤامرات الاستعمارية في الخليج العربي . وأعلن أن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل سوف تواصل الكفاح حتى النصر النهائي على الاستعمار البريطاني .

واتهم الاخ العولقي بريطانيا باعادة ادخال الاستعمار الى الخليج لمساندتها العلنية « الاستقلال » الزائف لعدد من الاقطار العربية التي انضمت هذا العام الى عضوية الامم المتحدة ، مثل البحرين وقطر . واستطرد قائلا ان بريطانيا التي اعلنت انها ستنسحب من الخليج لم تلبث ان ابقت على قواعدها العسكرية الكبيرة في المنطقة وعقدت اتفاقات سرية تبقي المنطقة بكاملها تحت حمايتها .

وختم الاخ العولقي بالقول ان بلاده تعتبر الوجود البريطاني « تهديدا حقيقيا » لليمن الديمقراطية الشعبية .

من نتائج الوساطة السعودية — المصرية : حملة جديدة للجيش الاردني ضد الفدائيين

في الوقت الذي تصدر فيه التصريحات المتفائلة عن استمرار الوساطة السعودية — المصرية بين النظام الهاشمي وحركة المقاومة الفلسطينية على اثر زيارة وصفي التل لجدة، تشير الانباء الواردة من الاردن الى حشد للقوات الاردنية يستهدف تكرارا ضرب وتصفية مواقع الفدائيين في الاغوار . وقد جردت هذه القوا تبنوع خاص حملة ضد قواعد الفدائيين المرابطة في مواجهة مستعمرة ماعوز — حاييم الاسرائيلية وجرت اشتباكات عنيفة لم تعرف نتائجها بعد طول يومي الخميس والجمعة من الاسبوع المنصرم .

بعد تبدد الأوهام الديمقراطية

المسيرة القمعية

ومستقبل النضال الديمقراطي في لبنان

حين جاء العهد الجديد بفارق الصوت الواحد في العام الماضي فانه سجل نصرا أساسيا للجناح « التقليدي » في النظام اللبناني. وكان المعنى الاول لهذا الانتصار اعادة العناصر « الهجينة » ، التي ضخمتها الشهابية ، الى حجمها الطبيعي واستئناف اللعبة السياسية التقليدية مجددا بعد أن تعطلت ، جزئيا ، خلال الاعوام الاثني عشر الماضية .

ذلك كان معنى الحديث عن سقوط الارهاب و « التسلط » وعودة « الحريات » و « الديمقراطية » ، الى اخر المعزوفة .

وقد تميزت « عودة الديمقراطية » هذه المرة بعوامل جديدة لم تعرفها السياسة اللبنانية سابقا . فاذا كان اسقاط الحكم الشهابي والعودة المظفرة للاقطاع السياسي لا تتجاوز أطار الصراع بين أجنحة الحكم الواحد . اي انه اذا كان العهد الجديد يمثل التوازن الجديد لقوى النظام اللبناني ، فان ذلك لا ينفي ان معركة اسقاط الشهابية لم تقتصر على القوى التقليدية المعادية لها ، وانها هذه المرة شملت قوى وطنية محلية وعربية كانت مساهمتها اساسية في تعرية الحقبة الشهابية ونخر مؤسساتها المهيمنة .

ان المقاومة الفلسطينية والقوى اللبنانية المتحالفة معها هي التي استطاعت ، بتصديها للنظام وبتوسيعها لاطار المسالة الوطنية ، بحيث صارت المسالة الاولى في الاطار السياسي اللبناني ، أن تكشف خيانة النظام وتواطئه – وهو كشف يهم الجماهير اللبنانية بالدرجة الاولى ، وكذلك عجزت الاجهزة والادارة الشهابيين عن تامين استقرار النظام ورسوخه – وذلك ينال من قاعدة الحكم الشهابي لدى القوى الاقتصادية المحلية ، والقوى الاجنبية التي تتحكم بتولية هذا الجناح من النظام او ذاك ..

واذا كانت الشهابية قد كسبت قاعدتها السياسية من ظروف معركة محلية – وكذلك عربية – في ١٩٥٨ ، بدا في اثنائها ان القوة الوحيدة القادرة على الحكم هي تلك المؤهلة لتحقيق توازن دقيق ، محلي وعربي ، فان تلاشي هذه القاعدة السياسية معركة هي بدورها محلية وعربية معا ، كان نذير نهاية الحقبة الشهابية .

هكذا كانت معركة مناهضة الارهاب « الشهابي » معركة مزدوجة الطابع : فهي من جهة معركة القوى الوطنية والتقدمية ضد الاتجاهات الاكثر عمالة وقمعية في النظام مما اعطى المعركة طابعا وطنيا وديمقراطيا ، وهي في الوقت نفسه ، معركة القوى التقليدية التي تحالفت ، بكتلها الاكثر ثقلا ، لاستعادة كل امجادها ولمحو « اثار العدوان » الشهابي – المحدود – على امتيازاتها . وذلك دون ان يعني هذا الازدواج ان هنالك ما يفرق بين الاقطاع السياسي المعارض والشهابية في القضايا التي تتعدى الصراع داخل النظام .

لكن هذا الطابع المزدوج لمعركة مناهضة الشهابية كان محكوما منذ البداية بالظرف اللبناني والعربي الذي يقوم ضمنه وبالقوى التي تحمل كلا من عناصره . فمن جهة كان عام ١٩٧٠ عام سقوط المقاومة الفلسطينية سقوطا مفجعا في مجازر ايلول في الاردن وبالتالي تراجع اثرها في لبنان . وكان أيضا عام انتصار الجناح الاكثر تخلفا ورجعية في النظام السوري – انتصار جناح حافظ الاسد . كما شهد العامان الماضيان وصول النظام المصري الى قمة تنازلاته ومساوماته مع الامبريالية واسرائيل وحلفائها المحليين .

باختصار ، بدا واضحا منذ العام الماضي أن الوضع العربي يتجه نحو حسم « التوازن المتفجر » في المنطقة لمصلحة القوى الرجعية ، (وبالتالي – محليا – الغاء اهمية توازن السياسة الخارجية اللبنانية بين القوى العربية ، كما مثلتها الشهابية) .

من جهة اخرى كان الوضع الذاتي لتنظيمات الطبقة العاملة وحلفائها – تنظيماتها المهنية والسياسية – من الضعف والتخلف بحيث لم يكن ممكنا توفير القاعدة السياسية التي تستفيد من صراع اجنحة النظام لانتزاع وتثبيت مكاسب ديمقراطية فعلية .

نتيجة هذا الظرف اذن ان المنتصر الفعلي في معركة سقوط الشهابية كانت القوى التقليدية ضمن النظام اكثر من ذلك فانتصارها يجيء في ظرف يدفعها نحو اعلان رجعيتها وعمالتها « بصراحة » لم تسمح الظروف – العربية – للشهابية بان تماثلها .

برغم ذلك فالانتصار تشوبه « ملابسات » و « اعتبارات » يبدو ان العهد اخذ في بداية سنته الثانية في التشدد باتجاه تصفيتها وازالتها .

ما هي هذه « الملابسات » و « الاعتبارات » ؟!

بالنسبة للحركة الوطنية ، فهي لا زالت تعيش على تراث سنوات صعود المقاومة والنضال البطولي للجماهير اللبنانية والفلسطينية في معارك نيسان وتشرين . وهي بالتالي ما تزال تتصدى – ولو بفعالية محدودة – للتحركات الامبريالية في المنطقة . فبعد ضرب الطبقة العاملة السودانية وحزبها الشيوعي البطل باتت الجماهير في لبنان هي وحدها التي ترفع علنا رفضها لزيارات مبعوثي الامبريالية الاميركية ومخططاتهم – في حين يحلون ضيوفا على الانظمة – وهي وحدها التي ترفع راية دعم المقاومة في وقت أصبح فيه التواطؤ ضدها شاملا ومحكما . وقد « ندد » الملك فيصل والسقاف وزير خارجيته بذلك مؤخرا بوضوح كاف .

من جهة اخرى واجه النظام اللبناني خلال هذا العام صعود حركة الطبقة العاملة اللبنانية الى مستويات لم تعرفها خلال الحقبة الماضية . وذلك في وقت يبدو فيه ان ازمة النظام الناتجة عن استنزاف الامبريالية لموارده الخاصة تزداد حدة .

ذلك بالاضافة الى النضالات الواسعة والغنية للحركة الطلابية خلال العام الماضي .

والى جانب ذلك كله تبرز مسالة ذات اهمية هامشية . فاذا كان قدوم العهد الجديد قد اثار شهية بعض الفئات الليبرالية الى امكان ادخال اصلاحات ليبرالية وتكنوقراطية فان استقالة غسان التويني من الوزارة ومنعه مؤخرا من الظهور على التلفزيون يشيران الى عزم العهد على احباط هذه الاوهام الليبرالية .

كيف واجه العهد عملية تصفية الملابسات المحيطة بالحريات المتاحة امام القوى الوطنية والديمقراطية ؟ يمكن تلخيص شعارات النظام اللبناني في عهده الجديد بشعاري : الاستقرار والازدهار . والاستقرار مسالة لا غنى عنها اذا كان النظام يحلم بعودة ايامه الذهبية التي ولت مع فترة الخمسينات ، وهو أيضا ضروري ضمن عملية « تهدئة » المنطقة المتوافقة مع فرض الاستسلام العربي لانهاء الصراع مع اسرائيل .

وقد مرت رحلة العهد لتامين الاستقرار بعلامات بارزة عدة : من تعليق المشانق ، الى اخضاع المناطق « العاصية » ، الى المجابهة العنيفة للحركة الطلابية ، والى التصلب في مجابهة حركة مطلبية عمالية صاعدة : رفض التفاوض « في ظل الاضراب » ، التدخل بالانتخابات النقابية لاسقاط غير المرغوب فيهم وتعديل مدة مجالس النقابات من سنتين الى أربع سنوات بغية تثبيت القيادات النقابية العميلة وضمان بقائها حتى نهاية العهد . في هذا السياق تاتي أيضا تصريحات وزير التربية حول « سحق أية حركة سلبية » . وتاتي الاحاديث المتكررة لرئيس الجمهورية دفاعا عن النظام .

لكن هذه الخطوات لا تشكل ضمانة – مرحلية – كافية للنظام ، الامر الذي يدفعه الى السير باتجاه قمعي اعمق . فالمقاومة ما زالت موجودة ، الامر الذي يستلزم خنقها ولو تدريجيا . والحركة المطلبية ، برغم تراجعها بعد اضراب ٢٥ ايار لا زالت تحمل امكانيات متزايدة تهدد بزيادة متاعب النظام خلال الاعوام القادمة . وياتي الارتباط المتزايد بين اليسار والطبقة العاملة ، يستكمل عناصر البرنامج القمعي للنظام اللبناني خلال الحقبة القادمة .

اذا كانت الحاجة الى تامين استقرار يحفظ مواسم السياحة والاصطياف تشكل عاملا في دفع النظام الى « التروي » في القمع والى « التحفظ » في فتح المعركة مع القوى المطلبية والثورية . اذا كان ذلك صحيحا فانه لا يشكل ضمانة يمكن لهذه القوى الركون اليها .

فالنظام قادر على خلع « قفازاته الحريرية» ساعة يجد الفرصة المناسبة وهو لن يكتفي بالقمع المحدود الا اذا كان ذلك يخدم مصالحه. في هذا المجال تبدو الحركة الطلابية مؤهلة لتكون نقطة الصدام الاولى ، والنموذجية ، حيث يمكن أن يمتزج القمع « القانوني » بالقمع العنيف . فالى جانب التصريحات العنترية لوزير التربية يبدو أن الدولة تراهن على كسر حدة الحركة المطلبية بخرقها من الداخل اي بتشجيع الفئات الطلابية المشبوهة والمرتبطة باحزاب النظام على كسر الصيغة الحالية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية لمصلحة اقامة أكثر من اتحاد واحد : الامر الذي يبدو أن هدفه هو اعادة الحركة الطلابية الى حقبة تجاوزتها منذ بعض الوقت.

ان اقامة تنظيمات طلابية موالية ودعمها بشكل – الى جانب القمع – نموذجا مصغرا لما يمكن أن يتبعه النظام تجاه الحركة المطلبية العمالية .

ما هي طبيعة مهمات اليسار والقوى المطلبية في مجابهة قمع السلطة خلال الحقبة القادمة ؟

كان غياب الطبقة العاملة وحلفائها في الريف عن تبني المكاسب الديمقراطية التي انتزعها النضال الوطني خلال السنوات الماضية ، العامل الذي حتم انحسار هذه المكاسب حال تغير الوضع العربي . فالقوى البرجوازية الصغيرة التي حملت هذه المكاسب لا تملك ، بحكم موقعها الاجتماعي ، ان تحافظ على المكاسب الديمقراطية بوصفها ذات أهمية اجتماعية شاملة . ذلك يحدد القوى المؤهلة لتحقيق أية نضالات ديمقراطية فعلية في المستقبل : الطبقة العاملة وحلفاؤها . بالتالي فان اشكال النضال الديمقراطي والمطالب التي سيعمل على تحقيقها مرتبطة عضويا بالنضالات الاقتصادية والسياسية لعمال المدن والريف وحلفائهم من البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية . في هذه الحالة تاتي الحريات المتعلقة بالتنظيم النقابي ، وبالدعاوة النقابية والسياسية ، في طليعة مهمات الحركة الديمقراطية في لبنان .

الامر الذي يطال بالتحديد سلسلة من التشريعات حول حقوق اصدار البيانات وتوزيعها ، ووصاية وزارة الشؤون على النقابات ، وحق العمال الزراعيين في الانتظام ضمن نقابات خاصة واستفادتهم من قوانين العمل والضمان ، بالاضافة الى القيود المفروضة على العمل الحزبي والسياسي الخ ..

ذلك يعني أيضا أن المؤسسات التي تلغي بطبيعتها امكانية تمثل الطبقة العاملة فيها وعلى رأسها البرلمان – لن تكون اطار نضالات ديمقراطية فعلية . فالنضال الديمقراطي سوف يعمل في سياق تطوره على كشف هامشية وعقم هذه المؤسسات ، الامر الذي يمهد السبيل نحو قيام تمثيل مطلبي وسياسي أكثر تقدما للقوى التي تحمل في احشائها جنين الديمقراطية الفعلية .

الدواء

نقابة موزعي وعمال الدواء تلعب لعبة المستوردين

منذ أكثر من شهر صرف أكثر من ٤٠ عاملا وموزعا للدواء . بحجة أن شركات توزيع الدواء لم يعد لها مبرر للوجود . دور هذه الشركات هو استيداع عدة اصناف من الدواء وتوزيعها على الصيدليات على أن تقتطع لنفسها نسبة ٥ بالمئة من سعر الدواء .

بعد قرار التخفيض الجزئي لسعر الدواء (راجع اعداد « الحرية » السابقة بهذا الخصوص) قرر المستوردون ، بحجة الضغط على الوزارة ، اتخاذ عدة اجراءات منها : بيع الدواء للصيدليات نقدا – اخفاء بعض اصناف الادوية الضرورية كالانسولين مثلا – ايقاف اعطاء شركات التوزيع نسبة ٥ بالمئة . طبعا تتسم هذه الاجراءات بتوقيتها : اي أنها مرحلية هدفها الضغط على الدولة للرجوع عن قرار التخفيض . نتيجة لذلك قرر بعض أصحاب مستودعات التوزيع صرف عدد من موزعيهم وعمالهم (حوالي ٤٠ موزعا وعاملا) بحجة أنه لم يعد هناك مبرر لوجودهم .

كيف ردت نقابة موزعي الادوية على قرارات الصرف ؟

كان رد النقابة على هذا الاجراء هو تحميل الوزارة المسؤولية في تشريد الموزعين والعمال . وهذا موقف منطقي والوزارة هي التي تتحمل المسؤولية . أما الموقف الداعي للاستهجان الذي وقفته النقابة فهو مطالبتها الوزارة بالعودة عن قرار التخفيض . أي أن النقابة تلعب لعبة المستوردين في ضغطها على الوزارة . والحجة التي تستند اليها النقابة



هي نفس حجة المستوردين كالقول مثلا أن من يدفع ١٨ ليرة ثمن دواء معين يستطيع أن يدفع ٢٠ ليرة . أي أن النقابة مع المستوردين تريد أن تحمل كل الفئات الاجتماعية الاعباء المالية لصالح فئة جد ضئيلة هي فئة المستوردين الجشعين . كان الاحرى بهذه النقابة أن تقف بجانب الطبقة العاملة ، التي هي جزء منها ، في مطالبتها في حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان ، ومن ثم مطالبة صندوق الضمان هذا بايجاد العمل لكل الذين يعملون في شركات التوزيع.

أما الذي يثير الاستغراب فهو موقف الاتحاد العمالي العام من هذه القضية .

فنقابة موزعي وعمال الادوية منضوية في الاتحاد العمالي العام . وكان هذا الاتحاد قد رفع مطلب حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان في اضراب ٢٥ أيار المغدور . والداعي للاستغراب ليس فقط موقف هذه النقابة المتناقض مع مطلب الاتحاد العمالي العام ، وانما أيضا موقف الاتحاد العمالي نفسه من قضية المصروفين من هذا القطاع . ما هو موقف الاتحاد من هذه القضية ؟

خطب غبريال خوري في المضربين وشجعهم على سلوك الضغط على الوزير من زاوية تراجع الوزارة عن نسب معينة من التخفيض بدل اتخاذ موقف معلن صريح من قضية الدواء برمتها ، وبدل أن يتخذ الاتحاد هذا موقفا أيضا من قضية الصرف الكيفي التي استفحلت في غالبية القطاعات الصناعية ، وفي جزء كبير من قطاع الخدمات .

لا بد من الاشارة أخيرا الى المراحل التي مر بها الاضراب والى الدور الذي لعبه المستوردون خلال كل التحرك . كان من الواضح أن بيانات المضربين تشير بوضوح الى وقوفهم الى جانب حرية التجارة لان ذلك بنظرهم يؤمن لهم العمل . طبعا هذه الحرية لا تعني سوى استمرار ارباح المستوردين الطائلة على حساب الفئات الاجتماعية والشعبية وبالاخص التي لا يشملها قانون الضمان . من خلال مقابلة النقابة للوزير ومن ثم لرئيس الوزراء عرض المضربون هذه الاراء . وهذا ما يفسر لماذا يجري اتهام هذه النقابة بالعمالة للمستوردين . ولماذا توقف المضربون عن اضرابهم حين علم المستوردون باستحالة عودة الوزير عن قرار التخفيض .

الحركة الطلابية المهنية أمام العام الجديد

مع مطلع العام الدراسي الجديد ، انضمت مجموعه جديده من طلاب التعليم المهني الى جيش العاطلين عن العمل. « احالونا على التقاعد ونحن ما زلنا في ربيع عمرنا » هذا ما يقوله بعض الذين لم يستطيعوا الصمود في وجه المصافي المتلاحقه – لم يسمحوا لنا بمتابعة الدراسه ولا نستطيع أن نشتغل ولو بأجور بائسه ، وحتى اكثر بؤسا من معلمي المدارس الخاصة « المجانية » .

مع مطلع هذا العام لا بد للحركة الطلابية المهنية التي تجد أمامها مشاكل لا حصر لها ، لا بد لها من مراجعة اساليب تحركها في العام الماضي ، ونقد تجربتها السابقة ، لتستطيع تقديم خطها هذا العام وليكون تحركها أكثر فعالية في تحقيق مطالبها . كان العام الماضي يتصف بحرارة الحركة الطلابية المهنية ، فمنذ أمد بعيد والطلبة المهنيون يعيشون على هامش حركة طلابية جامعية وثانوية نشطة تخوض نضالا مطلبيا ووطنيا مريرا . مع بداية العام الماضي بدأت الحركة الطلابية المهنية تخوض أضخم تحرك عرفته حتى الان . ولكن ، ماذا حقق هذا التحرى الذي وصل الى حد احتلال المدينة المهنية وتوقيف الكثير من مشاريعها .

المطلب الرئيسي الذي كان ولا يزال محور تحرك الطلبة المهنيين هو الغاء المصافي المتعاقبة الموضوعة في وجوه الطلاب ابناء الطبقات الشعبية . فالتعليم الاكاديمي وقف على أبناء البرجوازيين وخاصة في المراحل الجامعية ، والتعليم المهني لا يدخله عادة الا أبناء الفئات الشعبية ، فلا بأس اذن من وضع المصافي بين كل مرحلة ومرحلة ، لا بأس من منع هؤلاء من متابعة التعليم ما دام أبناء البرجوازيين قادرين على دخول التعليم الاكاديمي .ليكن هناك ما يسمى بامتحانات الدخول المرحلية حيث يصفى أكثرية الطلاب ويرمون في سوق عمل غير مؤمن ورخيص ، ذلك أن قانون العرض والطلب الذي يحكم السوق الرأسمالية اللبنانية سيلعب دوره هنا ، فقوة العمل والمهارة التقنية التي تنزلها مديرية التعليم المهني كل عام عبر الطلاب الذين تتم تصفيتهم في امتحانات الدخول المرحلية تفوق حاجة نظام اقتصادي كالنظام اللبناني نمط الانتاج الغالب فيه هو الخدمات . وهكذا تزداد حالة الطلاب بؤسا كلما توسعت قاعدة « هرم جان عقل » وكلما ضاقت قمة هذا الهرم . الخريجون من البكالوريا الفنية الجزء الاول يتكاثرون ويتعاظم بؤسهم ، فامكانيات العمل محدودة بحدود نظام الخدمات وكذلك امكانيات متابعة التعلم محدودة بحدود ذات النظام الذي يتخذ من الامتحانات المرحلية والمصافي الاخرى تخوفا واضحة لهذه الحدود .

ماذا حققت الحركة الطلابية المهنية من حلول لهذه المشكلة في العام الماضي ؟ حققت حلا جزئيا – لا بد من التوضيح أنه حل وهمي – هو اعفاء من يحصلون على (١٣ على ٢٠) كمعدل نهائي من امتحانات الدخول ، ونحن حين نقول أن هذا الحل وهمي فلانه لا يغير من الامر شيئا فبالاضافة الى أن الادارة لا تسمح بأن يحصل الكثيرون من الطلاب (١٣ على ٢٠) – وقد ظهر هذا بوضوح مع نهاية العام الماضي – فان عدد هؤلاء يحسم من مجموع الذين يسمح لهم بمتابعة الدراسة ، وتكون النتيجة ، كما ظهر لنا مع بداية العام الدراسي الحالي ، أن أكثرية الطلاب أصبحوا خارج مدارسهم يفتشون عن العمل فلا يجدون .

أما المصفاة الثانية والموجهة خصيصا لابناء الفئات الشعبية الكادحة فهي الاقساط . لقد أصر الطلاب في العام الماضي على مطلبهم بالغاء الاقساط التي تبلغ قيمتها ١٢٠ ليرة للباكلوريا الفنية – الجزء الاول و ١٢٥ ليرة للجزء الثاني و ٢٠٠ ليرة للامتياز الفني . ولم يدفع الطلاب الجزء المتبقي من الاقساط وهو ٥٠ ليرة كان عليهم أن يدفعوها قبل نهاية العام الدراسي فهددت الادارة بمنع الطلاب الذين لا يدفعون الاقساط من التقدم للامتحانات النهائية . الا أن اصرار الطلاب على عدم دفع الاقساط جعل الادارة تتراجع جزئيا ولم يدفع الطلاب القسم المتبقي من الاقساط في العام الماضي . ولكن الطلاب الذين اكتفوا بهذا القدر لم يضعوا في حسابهم ردود فعل الادارة التي فرضت دفع كامل الاقساط دفعة واحدة هذه السنة . أن عدم اصرار الطلاب على اصدار قرارات نهائية تلغي الاقساط هو الذي سمح للادارة بأخذ زمام المبادرة هذا العام . ان مطلب الغاء الاقساط يجب أن يبقى في مقدمة المطالب التي ترفعها الحركة الطلابية المهنية بعد مطلب الغاء الامتحانات المرحلية .

هكذا قمعت الادارة مكاسب الحركة الطلابية وميعت مطالبها التي ناضلت للحصول عليها طوال العام الماضي وعود كثيرة كانت نتيجتها لا شيء . مطلب الغاء امتحانات الدخول المرحلية يقمع بحل وهمي هو معدل (١٣ على ٢٠) وأخيرا مكسب عدم دفع القسم الاخير من الاقساط ومطلب الغاء الاقساط اساسا يقمع بفرض دفع الاقساط دفعة واحدة مع بداية العام .

هذا على صعيد التعليم المهني بشكل عام . أما على صعيد خاص ، فمن الضروري ملاحظة عمليات القمع المكشوف عبر اسقاط الطلاب المتحركين في المؤسسة المهنية العاملية . هذه المؤسسة التي لم يكن لها وجود لولا مصالح الاقطاع السياسي والطائفي في الحفاظ على نفوذه في الاوساط الشعبية الكادحة عبر ايهامها بأنه يعلم ابناءها ويصرف على تعليمهم المبالغ الطائلة . مع أن الحقيقة هي أن مديرية الشؤون الاجتماعية هي التي تدفع القسم الاكبر من تكاليف تعليم الطلاب فيها كما في غيرها من المدارس الدينية . وياتي القسم الباقي على شكل « مساعدات » من ألمانيا الغربية (طبعا ليس لوجه الله) انما من اجل استمرار وزيادة الاليات الالمانية الغربية في السوق اللبنانية . في هذه المؤسسة ، سمح نشاط الطلاب المتحركين العلني للادارة باسقاط هؤلاء الطلاب ، الامر الذي ما كان ليتم لو نظم الطلاب أنفسهم في لجان عمل تعبيء وتقود التحرك .

أنطلاقا من هذه الملاحظات السريعة ، لا بد للحركة الطلابية المهنية من وعي ضرورة تنظيمها في لجان عمل طلابي تقوم بتوعية جميع الطلاب الى مصالحهم وتحمي ديمقراطية تحركهم وتصحح اتجاهاته عبر استخلاص دروس تحرك العام الماضي ، ولا بد للحركة الطلابية أيضا أن تكون حازمة هذا العام فلا تسمح بقمع مطالبها أو تمييع هذه المطالب التي سيكون في طليعتها الغاء امتحانات الدخول المرحلية والغاء الاقساط .

مشكلة خريجي الحقوق

نقابة المحامين : الوضوح والحزم في الدفاع عن الاحتكار
الحركة الطلابية : مواجهة تتسم بالغموض والتراجع

مع مطلع الاسبوع الماضي ، افتتح نقيب المحامين ، جان نفاع ، الصراع مجددا بين نقابتي المحامين والدولة من جهة والحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية من جهة ثانية . وذلك بتصريح لملحق « النهار » (الاحد ١٠ تشرين الاول) . حدد من خلاله مواقف النقابة من مسألتي رسم الانتساب وسنتي الكفاءة وسائر المسائل التي « تزعج » محتكري مهنة المحاماة ، باكثر ما يمكن من الوضوح والدقة .

واذا كان لاثارة المشكلة مجددا من جانب نقابة المحامين له ما يبرره ، بسبب اقتراب بدء العام الدراسي ، ولكون المجلس النيابي الموضوعة بين يديه مسألة سنتي الكفاءة سيبدأ دورة أعماله بعد أسابيع قليلة . فان طرح المسألة من جانب الحركة الطلابية له ما يبرره أيضا . فالاضراب السابق أنهي على أعتاب الامتحانات من غير ان يقدم أي جواب فعلي على المطلبين اللذين شكلا الشرارة الاولى للتحرك السابق وهما : الغاء سنتي الكفاءة وتخفيض رسم الانتساب .

موقف النقابة الواضح والحازم

يحدد النقيب ، في تصريحه ، مشاكل الوضع الراهن للمهنة ، وأسباب هذه المشاكل. بعدها يصوغ الحلول التي يمكن أن « تنقذ » المهنةمن « الهبوط المستمر » ، ويحدد موقع كل من سنتي الكفاءة ورسم الانتساب ضمن هذه الحلول .

ثم يورد اشارات غامضة حول الوضع داخل النقابة . ليختمه بالنواح على مصير المهنة اذا لم تأخذ الدولة بمواقفه .

وهو اذ يرفع شعار رفع مستوى مهنة المحاماة ، يرى أن المشكلة القائمة تكمن في تدني هذا المستوى والسمة الاساسية لهذا التدني هي « سعي المحامي وراء الدعوى ووراء الموكل » بدل ان يسعى الموكل وراء المحامي . أما السبب في ذلك فيعود « لكثرة عدد المحامين » .

هكذا وبجملتين يصوغ النقيب كل مواقف النقابة ويحدد الاسس القائمة عليها . فالمشكلة ليست في المستوى . انها في احتكار بدأ يتعرض للاهتزاز . فالقبضة التي كانت وما تزال تمسك بأعناق أصحاب الدعاوى يسعى وراءها هؤلاء بسباق فيما بينهم ، تصاب بشيء من التراخي بفعل أشتداد المنافسة الناجمة عن الكثرة . هذه النقطة ادركها محتكرو المهنة منذ وجدت كلية للحقوق في الجامعة اللبنانية فعملوا على عرقلة تطورها ونموها .

وبديهي أن الاحتكار يصيب بالدرجة الاولى الفئات ذات الدخل المحدود . .

أما بشأن نوعية العدد المتزايد فلا ينسى النقيب تحديدها . فمصدر المحامين « الدخلاء» هو « طلاب يقومون بأعمال اخرى الى جانب دراستهم تمكنهم من كسب معيشتهم . فضلا عن جهل اغلبيتهم لاية لغة اجنبية كانت » .

انطلاقا من هذا تتحدد نوعية العلاج للمشكلة . فهذا يجب أن يؤدي مهمة ابعاد أكبر قدر ممكن من الراغبين في الانتساب ، فكانت سنتي الكفاءة مصفاة تمكن النقابة من مراقبة وتقنين عدد الذين يمكنهم الانتساب للنقابة . يقصد تامين التوازن بين سوق الدعاوى وعدد المحامين من دون أن يمس ذلك الخط الاحتكاري السائد . وبشكل مترافق مع سنتي الكفاءة قامت النقابة بأعادة تنظيم عملية دفع رسم الانتساب ، الذي رفعته فيما مضى ، بحيث يدفع القسم الاساسي منه (حوالي ٣٠٠٠ ليرة) في البداية وهذا من شأنه بالطبع أن يحول دون انتساب أقسام كبيرة دون أن يلغي امكانية الالتفاف حوله من بعض الذين يرغبون في الانتساب للنقابة، والتي لا ترغب بوجودهم داخل حصنها .

من أجل ذلك تمسك النقابة بمسالة سنتي الكفاءة ولا ترضى بديلا عنهما الا اذا كان هذا البديل « يحقق الغاية التي من اجلها وجدت شهادة الكفاءة » .

واذا ما اتجهت الدولة لالغاء سنتي الكفاءة فالنقابة ستعمل من أجل « الظفر بحكومة تتفهم قيمة شهادة الكفاءة وضرورتها » .

هكذا فالحزم في الموقف ناتج عن ادراك خطورة التهاون التي تؤدي لتعريض مصالح المحتكرين للخطر حتى ولو كان بامكانهم تلافيه فيما بعد (عن طريق ضبط اعمال المحامين « الصغار » في مكاتب المحتكرين) .

أما لجهة الوسائل فالنقابة مستعدة لمتابعة الشوط حتى النهاية ولو أدى ذلك للمواجهة مع الدولة عن طريق مجلس النواب حيث تملك النقابة تجمع متراص لا يقل عن ثلاثين نائبا .

على أن النقيب لا يخفي من جهة أخرى ما يسببه بقاء الباب مفتوحا ، من غير تقنين ، أمام الراغبين في ممارسة المهنة من متاعب داخلية ، فهو يعرض عن عقد جمعية عمومية لبحث الموضوع بسبب التخوف من المزايدات التي لا تعود بالفائدة على النقابة «و البلاد»(؟) ذلك أن النقيب يهدف لابراز موقف النقابة موحدا حيال هذه النقطة .

هذا وتتجه النقابة بنفس الوقت من أجل حل مشكلة العجز في صندوقها ومسألة التعاقد والمصاريف الاخرى التي يؤمنها رسم الانتساب وأتعاب المحاماة (حيث يتساوى كل المحامين من أي نوع كانوا بدفعها) ، تتجه من أجل زيادة رسوم اتعاب المحاماة بعدما زادت رسم الانتساب بحيث تزيد من الاعباء على عاتق المتداعين أصحاب الدخول المحدودة .

هكذا فتدابير النقابة للمحافظة على طبيعتها الاحتكارية تصيب بالدرجة الاولى الطلاب من أبناء الفئات الفقيرة لتشمل أيضا هذه الفئات حال لجوئها للقضاء .

موقف الدولة والطريق الاخر لنفس الهدف

لقد عملت الدولة بالمقابل على تمرير تدابير النقابة واحدا تلو الاخر . من اشتراط البكالوريا القسم الثاني دون سواها للانتساب الى كليات ومعاهد الحقوق ، الى محاولة فرض امتحان باللغة الاجنبية للانتساب أيضا . ثم الى اقرار سنتي الكفاءة .

لكن عندما طرحت الحركة الطلابية في اضراب العام الماضي مطلبي الغاء سنتي الكفاءة وتخفيض رسم الانتساب كحل لمشكلة خريجي الحقوق ، طرحتهما الى جانب مطالب أخرى تتناول مصير خريجي كل كليات الجامعة اللبنانية ، وجدت الدولة نفسها مواجهة بحل مشكلة خريجي الجامعة اللبنانية وليس كلية الحقوق وحدها ولذا فقد اتجهت لاعتماد حلول جزئية لمطالب الكليات من اجل اعتماد حل عام يشمل كل خريجي الجامعة . من هنا سبب الاختلاف بين موقف الدولة وموقف النقابة ، فالنقابة لا تنظر في حلها الا لخريجي الحقوق بينما تأخذ الدولة هذه المشكلة من ضمن المشكلة العامة اذ لا يفيدها في شيء وضع عراقيل حاسمة في كلية من الكليات اذ أن ذلك كفيل بتحول الطلبة نحو الكليات الاخرى ، وهي بحكم كونها مضطرة للتنازل ولو شكليا منذ استقرت على دمج برامج سنتي الكفاءة ضمن البرنامج العام للسنوات الاربعة للاجازة ، أي الابقاء على مضمون التدبير مع اخضاعه لرقابتها المستقلة وهذا ما لا تثق به بصورة كاملة النقابة الاحتكارية .

على أن هذا الحل لم يكن بالنسبة للدولة سوى حل مؤقت لمشكلة جزئية ، فوزير التربية لوح ابان الاضراب وكرر على نقيب المحامين بان المنع لا يتم عند الحصول على الاجازة وانما عند الانتساب . وما لبث الوزير أن « دقق » برده خلال الصيف لينتهي الى « تقرير تفرغ كل طلاب الجامعة للدراسة » وهذا بالطبع يصيب الطلاب الذين « يعملون الى جانب الدراسة » و « الذين يجهلون اللغات الاجنبية » لذا تكون الدولة تعمل لتحقيق ليس مصلحة المحتكرين في نقابة المحامين وحسب ، وانما مصلحة كل المحتكرين في لبنان . وهذا هو دورها بالتأكيد .

الحركة الطلابية والتراجع في المواقف

بمقابل وجهة الدولة الاساسية لحل المشكلة بصورة عامة ، قدمت الحركة الطلابية عبر قيادتها ، مشاكلها بصورة مفتتة ومجزأة ، لم تقدم الحل الاساسي لمشكلة الجامعة والخريجين عبر ايجاد كليات تطبيقية الا عرضا ، وانما اكتفت بما هو موجود من كليات وفروع وعملت على التفتيش عن حلول لها ضمن هذا الاطار فكان لا بد أن نتراجع عن مطلب الغاء السنتين والقبول بما تقدمه الدولة أيضا من حلول لما هو موجود حتى أنه في الوقت الذي تبادر النقابة لطرح المشكلة تعتصم اللجنة التنفيذية للاتحاد عن طرحها مع بدء العام الدراسي الحالي لدرجة باتت ، انسجاما مع منطق التجزئة في طرح مشاكل الكليات ، وكأنها من اختصاص فرع الحقوق وحده . فترك أميل يمين يقفز في الهواء حاملا نقابته المزعومة محاولا تضليل الحركة الطلابية بانها الحل المنشود للهروب من مواجهة الحركة الطلابية له على تخاذله في الاضراب السابق .

لقد وجد النقيب في الكاتبة التي علقت على تصريحه في ملحق النهار أذنا صاغية ويدا مصفقة ومبشرا ممتازا لارائه . وهو حكما سيجد ضمن الحركة الطلابية وقياداتها بالذات من يصفق له مهللا « لرفع المستوى » كما أنه سيجد في مجلس النواب الكثيرين مما يسيل لعابهم لمسألة جري الموكل وراء المحامي ، الناخب وراء المرشح . لكن الحركة الطلابية التي طرحت المشكلة في العام الماضي بزخم كاد يطيح ببعض قياداتها قادرة على اكمال الطريق مستفيدة من تجاربها ، وهي لا شك ستعطي في نضالها أهمية لكل الذين تشملهم تدابير النقابة .

تصريح للجنة اعلام الجبهه الشعبيه الديمقراطيه حول العلاقة مع مجلة الحرية :

● الجبهة لا علاقة لها بما تنشره « الحرية » وتعلن مسؤوليتها فقط عن البيانات والكتابات الموقعة باسمها .

صرح ناطق بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية بما يلي :

« نشرت مجلة الطلائع والجماهير الصادرة في لبنان في العدد الخامس ، تشرين أول ١٩٧٠ مقالا موقعا باسم « حنا بطحيش » تحت عنوان « ردا على الكلمة التي أوردتها مجلة «الحرية» الناطقة بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية تحت عنوان المصالحة في ذكرى ايلول » . وفي هذا المجال لن نناقش مقالة الاخ بطحيش فهذه مسالة بينه وبين جماعة مجلة الحرية ، بل يهمنا توضيح النقاط التالية :

١ – لقد أكدت الجبهة الديمقراطية في اكثر من مناسبة منذ تشرية ثاني ١٩٦٩ ، ولا سيما بعد اذار ١٩٧٠ بانه لا توجد اية علاقة تنظيمية ما بين « مجلة الحرية » والجبهة وقد نشرت هذه البيانات التوضيحية في العديد من الصحف والمجلات اللبنانية والعربية ومنها على سبيل المثال « الانوار اذار ١٩٧٠ » و«قضايا معاصرة عدد حزيران ١٩٧٠» . الا انه واضح تماما ان الاخ كاتب المقال اما انه لايتابع التطورات او متعمد لتجاهل هذه التصريحات الرسمية الصادرة عن الجبهة الديمقراطية ، والتي تنسف الاساس الذي بني عليه المقال جملة وتفصيلا .

٢ – نؤكد من جديد ان «الحرية» ليست ناطقة بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية على الاطلاق . والجبهة ليست مسؤولة عن اي مقال أو خبر ينشر في الحرية او غيرها من المجلات . وهي مسؤولة فقط عن البيانات والدراسات الموقعة باسم الجبهة الديمقراطية تحديدا .

وتوضيحا للحقيقة والدقة ، اصدرت لجنة اعلام الجبهة هذا التوضيح لوضع حد حاسم لمثل هذه الالتباسات المتعمدة او غير المتعمدة والتي لا تخدم سوى اعداء الثورة الفلسطينية» .

مذكرة « اتحاد الشباب الديمقراطي » حول كلية التربية

طمس الحل الأساسي لمشكلة الأزدواجيّة لصالح الحلول الثانويّة

صدر في عدد « النداء » يوم السبت في ٩ – ١٠ – ٧١ ، نص المذكرة التي رفعها « اتحاد الشباب الديمقراطي » الى المسؤولين ، بشأن كلية التربية وهي تتناول الاقتراحات لحل مشكلة الازدواجية .

يتضح من خلال هذه المذكرة ، ان ما يقدم من حلول ، انما يهدف الى ابقاء الواقع الراهن ، اي بقاء كلية التربية ، انما بمهام جديدة ومتعددة : الاعداد التربوي والتعليمي، القيام بالدراسات التربوية ، الاعداد للتعليم الابتدائي .. بمعنى اخر تحاول المذكرة ، حل الازدواجية على الصعيد التعليمي البحت، وهي رغم ذلك ، تنزلق الى منطق الدولة نفسها وأسلوبها : تنظيم واقع التعليم الحالي دون العمل على تجاوزه عن طريق طرح ضرورة تغيير بنية الجامعة بحيث تصبح جامعة وطنية فعلية ، متضمنة لكل الفروع ، بما فيها الفروع التطبيقية (طب ، هندسة ، زراعة ، صناعة ..) لان غياب هذه الفروع يشكل بحد ذاته مصدر الازدواجية الحالية ، فطالما أن كل الفروع نظرية ، لا يمكن ايجاد مهام متباينة للكليات المتعددة : علوم، اداب ، تربية ، والازدواجية الراهنة تشكل بدورها مظهرا من مظاهر أزمة التخرج : فخريجو كلية التربية يلزمون الدولة بتعيينهم على الاقل مبدئيا ، بينما خريجو الكليات الاخرى ، لا يجدون عملا – الا في النادر – علما أن الطلاب في العلوم أو الاداب قد يضطرون في سبيل دراسة نفس الشهادة التي تمنحها كلية التربية لتمضية عدد أكبر في السنوات بسبب طبيعة البرامج ، ووضعهم الاجتماعي ، خاصة في ظل غياب المنح التي تدفع للطلاب لتامين تفرغهم اليومي للدراسة ، والتي لا يفيد منها حتى الان سوى طلاب كلية التربية. ومطلب المنح نفسه لا يحظى باهتمام « اتحاد الشباب الديمقراطي » في مذكرته ، فهي تشير اشارة عابرة فقط الى هذه النقطة . « من هنا الاصرار ليس على ابقاء المنح المخصصة لطلاب كلية التربية بل وضرورة زيادتها لجهة اعداد المعلمين دون أن يعني ذلك البتة عدم ايجاد منح وطنية تشمل مختلف طلاب الجامعة . » .

الحلول « المتطورية »

هكذا ، فبدلا من ان تنصب كل الاقتراحات باتجاه الخلاص من الازدواجية عن طريق تغيير بنية الجامعة وتعميم مكسبي التعيين والمنح على كل الطلاب، تاتي حلول « اتحاد الشباب الديمقراطي » بهدف واضح ، محاولة رفع مستوى التعليم ، وتجديد التعليم نفسه . وهذا ما تفسره صراحة ، اقتراحاتهم التالية :

١ – اعداد اساتذة التعليم الثانوي «يفترض اعدادا تربويا لكي يتمكنوا من ايصال المعلومات الى تلامذتهم بشكل ناجح ، وهذا يفترض اعدادهم لتفهم نفسية التلميذ وطرق التعامل معه ، كما يفترض تعريفهم بطرق ووسائل التعليم بشكل عام وتعليم كل مادة بشكل خاص .. من هنا ضرورة وجود مؤسسة تؤمن هذا الامر ويكون من اختصاصها .

٢ – القيام « بأبحاث عن أفضل الطرق لمواجهة مختلف المشاكل التي تعترضه وتعوقه عن القيام بمهمته على أكمل وجه .. ولا بد من اسناد ذلك الى مؤسسة مختصة لذلك ..»

٣ – ان تعديل البرامج التعليمية وتطويرها وحتى نسف بعضها في وقت من الاوقات أمر لا بد منه ، فالعلم يتطور ، والمجتمع يتطور ، وحاجات التعليم تتطور ومستوى الثقافة يتطور ...»

٤ – « .. لا بد من تغيير الاسس التي يتم على أساسها تخريج اساتذة المرحلة المتوسطة .. يجري اختيار من سيتم تحضيرهم للتعليم المتوسط من بين حملة البكالوريا ، القسم الثاني ، والتي من المفترض أن تصبح شهادة ثانوية واحدة ، بعد الغاء القسم الاول ، ويلحقون بكليتي الاداب والعلوم ، كل وفق اختصاصه المقبل لتحضير القسم الاول من الاجازة التعليمية .. يجري اعدادهم بعد ذلك خلال سنة دراسية كاملة ، اعدادا تربويا يؤهلهم للقيام بمهامهم على أحسن وجه .. »

الواضح من هذه الاقتراحات ، أنها تسعى الى تحسين الوضع التعليمي ضمن المؤسسات الموجودة ، دون أن تخطو خطوة واحدة على طريق تغيير هذا الواقع : الحد من طغيان الكليات النظرية على الفروع التطبيقية ، وذلك بفتح هذه الاخيرة وبالتالي ايجاد مجالات العمل أمام خريجيها مستقبلا ، رغم أن هذا الحل يبدو صعب التحقيق في اطار النظام الراهن ، لان عجز الرأسمالية عن تطوير القطاعات الانتاجية يعني حكما عجزها عن فتح مجالات العمل ، الذي يؤدي في التحليل الاخير الى تفاقم أزمة البطالة في وجهها ، لذا من المؤكد الا تورط نفسها في هذا الموضوع . من هنا يبدو العمل بهذه الوجهة أكثر صعوبة ، ولكن هذا لا يعني أبدا الرضوخ لواقع حال النظام ، وعدم السعي لتفجير تناقضاته وتسعير أزمته ، بل العكس هو الصحيح ، أي اللجوء الى تعميق أزمة النظام ، والعمل في الوقت ذاته على دمج نضالات الحركة الطلابية بمجمل النضالات الجماهيرية المتوثبة للتغيير ، بمعنى اخر ، أن الرضوخ لمنطق النظام هو رضوخ لاجراءاته التي تسلك وجهة قمعية ازاء نضالات الحركة المطلبية عموما .

تكريس الازدواجية

والواضح أيضا ان هذه الاقتراحات ، تسعى ، عن طريق الدعوة الى رفع مستوى التعليم الى تنظيم التخرج نفسه، ضمن ذات الواقع المعطى ، فيدعو « اتحاد الشباب الديمقراطي » كل الراغبين في التعيين للمرور عبر كلية التربية لتمضية الكفاءة حيث الدروس في « علم النفس وأصول التربية ، وطرق التدريس العامة والخاصة بكل مادة على حدة ، وتكون هذه الدروس على نوعين : نظري وعملي .. » .

أي انه بدل ان يدعو لتعيين خريجي كليتي العلوم والاداب فور تخرجهم ، يضيف لهم بعد التخرج سنة كفاءة ، لا تبدو أهميتها كافية ، اذ أن الاعداد الصحيح يمكن أن يحصل خلال سنوات الدراسة نفسها . من هنا فهو – أي اتحاد الشباب الديمقراطي – يكرس الازدواجية بمعنى أن كليتي العلوم والاداب كانتا تخرجان مدرسين غير قابلين للتعيين بينما كان ينحصر التعيين بخريجي التربية ، فاصبحتا اليوم – بموجب المذكرة – تخرجان مدرسين غير قابلين للتعيين ايضا .. الا بعد المرور في التربية ، أي مرة أخرى حصر التعيين بخريجي التربية .

ويتضح ، تكرارا ، موقف « اتحاد الشباب الديمقراطي » بالنسبة لعملية تنظيم التخرج ضمن الواقع القائم ، عندما لا يشيرون في معرض حديثهم عن المرحلة الثانوية ، الى أهمية وضرورة توسيع الملاك التعليمي الرسمي بفتح ثانويات جديدة بحيث تستوعب عددا كبيرا من الخريجين .. لكن « اتحاد الشباب» اختار – مرة أخرى – أن ينزلق الى مستوى سياسة الدولة في صدد عدد الخريجين عن طريق حصر التعيين بكلية التربية ، فهو لا يمكنه أن يتصور حلا لازمة التخرج خارج الاطار الذي ترسمه سياسة الدولة التعليمية نفسها، بحيث ترفع الحواجز وتنزع القيود ، ويتأمن العمل .. وهذا كله يتطلب طبعا نضالا طويلا، يبدو أن « اتحاد الشباب » غير قادر على السير فيه لكثرة اللهاث وراء خطوات الدولة!

ويتضح أكثر فاكثر ، عجزهم عن تخطي الحدود المرسومة ، عندما يلجأون الى مطالبة الدولة بتعديل البرامج ، رغم انعدام الثقة بها ، ويقترحون التجريب كما تؤكد الجملة التالية : « لا بد من تجربة أي تعديل في مدارس محددة ، مختارة لهذا الغرض وموزعة على مختلف المناطق اللبنانية . تتم تجربة البرامج الجديدة خلال ثلاث أو أربع سنوات تتكشف فيها النواقص والاخطاء التي تعتريها، ومن ثم يعمد الى اصلاحها ، بعد ذلك يعمم التعديل على جميع المدارس » .

فالتجريبية التي يقترحها « اتحاد الشباب الديمقراطي » تعني أمرين : ١ – انه لا يثق بالدولة وتعديلها للبرامج فيقترح تجريب البرامج بعد التعديل المطلوب ليقيس ردود الفعل عليها ، عليه لماذا يطلب « اتحاد الشباب » من الدولة نفسها وبمفردها أن تقوم بعملية التعديل المنشودة ؟ ٢ – فالتجريب نفسه ، سيخلق تفاوتا بين طلاب المدارس المختلفة ، فمنهم من يتابع برنامجا معدلا ، ومنهم من يتبع البرنامج القديم ، فما الحكمة من ايجاد هذا التفاوت ؟ من المهم التاكيد ان التعديل على يد الدولة سياتي مشوها حكما، وفي غير مصلحة الحركة الطلابية ، فبدلا من طلب التجريب ، يصبح مطلب اشراك مندوبي الطلاب أمرا حيويا ومحتما في آن معا .

أن اسلوب « اتحاد الشباب الديمقراطي » في معالجة موضوع الازدواجية ، عن طريق محاولة السعي لحل جانب منها : الجانب التعليمي ، أدى الى تكريسها عمليا ، فاتحاد الشباب ، في هذا الصدد يصل الى نفس النتيجة التي تصل اليها حركة الوعي في مشروعها الذي انتهى اليه مؤتمرها الاخير في هذا الصيف ، فهي تلاحظ أن الدولة لا تعين سوى خريجي كلية التربية ، فتدعو لحصر التعيين بهم وتطلب لخريجي الكليات الاخرى أن يلتحقوا بكلية التربية لتمضية احدى الحلقات الثلاث التي تقترحها حركة الوعي ، أي تبقى هي الاخرى ضمن حدود ما تقدمه الدولة بالذات ، ولا تراها تقدم فهما جديدا لدور كليتي العلوم والاداب اللتين ستستمران في منح الاجازات التعليمية . وحركة الوعي هنا لا تختلف اطلاقا عن اتحاد الشباب الا بتضخيمها لدور كلية التربية : الاشراف على كل مراحل التعليم في لبنان ، بينما يحدد الشباب مهمة كلية التربية في الاشراف على عملية اعداد مدرسي المرحلتين المتوسطة والثانوية .

النظام التعليمي وعلاقات الانتاج

وفي هذا الصدد ينبغي تذكير « اتحاد الشباب الديمقراطي » الذي يبدو غير قادر على التخلص من هاجس تطوير التعليم وتجديده : ان التعليم في تطوره بالذات ، يشكل حلا في يد النظام ، اذ تتجدد مؤسساته التعليمية وتتحدث – بمعنى تصبح حديثة – طرق بث الايديولوجية الرأسمالية عبر البرامج ويعاود النظام انطلاقا من هذا التجديد ، سياسته التصفوية للحركة الطلابية ، وان تطور التعليم نفسه ، لا بد وان يصطدم باطار علاقات الانتاج الاجتماعية القائمة وان هذا الاصطدام سيولد أزمة تعليمية – وبالتالي اجتماعية – جديدة ، عدا عن أن التعليم مهما تطور تبقى له مهمة أساسية في اطار مجتمع رأسمالي متخلف هي في انتاج موظفين أو في انتاج معلمين ينتجون بدورهم معلمين اخرين ، وذلك الى ما لا نهاية . ويجدر القول أن تعديل المناهج وتحديث التعليم ، هو جانب من المشكلة – وليس كلها – فالجانب الثاني وهو كيفية تامين العمل للخريجين ، اذا ما تم اغفاله – وهو على قدر أكبر من الاهمية رغم ترابط الجانبين – فان الحلول التي تقدم حينئذ لن تزيد المشكلة الا تعقيدا . من هنا فان اي حل للازدواجية لا يمكن أن يتحقق الا بالعمل خارج الاطر القائمة ، وذلك بتامين تعيين خريجي كل الكليات – دون كفاءة – وبتعميم المنح على كل الطلاب ، فالازدواجية القائمة هي في الامتيازين بالذات ، والغاء الازدواجية رهن بتوسيع رقعة المستفيدين منهما : طلاب كل الكليات عن طريق تعميمهما معا .

فالحركة الطلابية ، ازاء كل المشاريع المقدمة لها مدعوة لان تناضل في سبيل اقرار الغاء الازدواجية كما تقتضيه مصلحتها ، دون التوهم – كما يفعل كلا من الوعي واتحاد الشباب – انه بالامكان ايجاد حل لازمة الجامعة عن طريق بعض الاصلاحات التي تشمل جانبا وحيدا من المسالة .



الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩-١٩٤٦

د — موقف المنتدب والبرجوازية اللبنانية . من عناصر التشريع الاجتماعي الاولى الى محاولة التعاونيات .

١ — تشريع العمل : ١٩٢٤ — ١٩٣٦ . اقر قانون الواجبات والتعاقد عام ١٩٣٢ وقد طبق عام ١٩٣٤ ، وقد اعترف فيه بحق التعويض في حال الطرد .

في نيسان ١٩٣٥ وضع قانون يحدد عمل النساء والاولاد في المصانع (وذلك بعد مرور خمس سنوات على اصدار تشريع مماثل في سوريا) . غير انه لا يوجد أي اثر لعمل مفتشين يراقبون تطبيق هذا القانون .

٢ — الضغوط النقابية واعادة دراسة تشريع العمل : اضطرت السلطات الحاكمة تحت الضغوط النقابية الى اعطاء مزيد من التحديدات ضمن تشريع العمل ولوحظ تقدم ملموس فيما يتعلق بالعناية الصحية (شروط صحية أفضل ، زيادات طبية منتظمة ..) وصدر مرسوم رئاسي سنة ١٩٣٨ بانشاء « مصلحة حماية اليد العاملة » ..

٢ — رات فئة من البرجوازية في تنظيم العمال وتلبية مطاليبهم اجراءات تخدم في النهاية مصالحها لكن الطبقة البرجوازية في مجملها كانت تتخوف من نتائج هذه الاجراءات (تغير وجه لبنان الاقتصادي التقليدي وتقوية العمال) فتوبعت سياسة تخفيف الاجور من أجل التوصل الى مزاحمة البضائع الاجنبية والى تلافي البطالة وتسهيل التصدير كما شجعت الحرف ودعم نظام الحرف من قبل المنتدب عوضا عن التنظيم النقابي خوفا من نزعة النقابيين القومية بينما حاولت الحركة النقابية بعد أن حصلت على الاعتراف بها أن تحقق مكاسب اجمالية . فانشئت عام ١٩٣٨ جمعية من أجل رفع مستوى الحرف اللبنانية وتنظيم الانتاجية فيها ..

٤ — خلاصة : في فترة ١٩٢٤ — ١٩٣٩ توسعت الحركة النقابية بفضل لجنة التنظيم النقابي وبدأت تحقق بعض الانتصارات .

رغم صدور تشريع العمل ، فانه لم يطبق .

ان انتصارات الحركة النقابية كان بفضل الاسلوب الذي اتبعته خصوصا اسلوب نقابة عمال المطابع الذي اعتمد على تمييز بين الطبقات وعلى التنظيم الديمقراطي داخل النقابة والعمل النشيط والدعاية والذي جرى تعميمه بشكل جزئي مما أعطى العمال قدرة على المقاومة .

جرى تاسيس نقابات جديدة في عدة فروع من الصناعة في فترة القمع أي قبل عام ١٩٣٦ . وكان هدف اللجنة والحزب الشيوعي من دعم مكانة النقابات الحصول على شرعية التنظيم .

لقد بقيت المعامل الكبرى التي تنتمي اليد العاملة فيها الى الريف ، بعيدة عن التحرك النقابي : ان اللجنة قد سجلت انتصارات ليس في الاماكن التي تتمركز فيها الطبقة العاملة بل في الاماكن حيث اليد العاملة ثابتة ولها تقنية وتقليد في العمل (مثلا عمال المطابع) .

حلت لجنة اتحاد النقابات محل لجنة التنظيم النقابي وكان اتجاهها توحيد النقابات نحو تحقيق الاستقلال الذاتي . لكنها لم تكن تجمع عشية الحرب سوى بعض النقابات والجمعيات التي كان للجنة السابقة علاقة بها .

● القسم الثالث : من التعميم الى التوحيد والحق الشرعي بالعمل .

الفصل الاول :

لبنان والحرب العالمية الثانية : حدثت تغيرات اقتصادية عديدة كما برز النضال السياسي من أجل الاستقلال والجلاء . وانعكست النتائج السياسية للحرب على ازدياد قوة النضالات الوطنية وتزايد التحركات الاجتماعية وتعميم الحركة النقابية وتوحيدها وفرض قانون العمل .

أ — من ايلول ١٩٣٩ الى حكومة فيشي وسقوطها في المنطقة (تموز ١٩٤١) .

١ — استراتيجية قيادة الاركان الفرنسية والقمع المحلي . ايلول ١٩٣٩ — حزيران ١٩٤٠ . في أيلول ١٩٣٩ اعلنت الحكومتان الفرنسية والانكليزية الحرب على المانيا وقد قاد العمليات في الشرق الاوسط الجنرال ويغان . ولقد دعا الحزب الشيوعي الذي ايد المعاهدة الالمانية السوفياتية اللبنانيين والسوريين الى المشاركة في الجيش للدفاع عن الديمقراطية . غير ان المنتدب سيقوم بعملية قمع للحركة الوطنية عبر فرض الرقابة على الصحف واغلاق عدة جرائد وحظر اغلبية الاحزاب (بقي الحزب القومي السوري الفاشي وحده غير ممنوعا) واعتقال بعض القادة الوطنيين والشيوعيين والنقابيين . وبالرغم من تركز عمليات القمع على لبنان ، فلقد تابع الحزب نشاطه السري . لقد ساهمت الحرب في تدهور وضع العمال : ارتفعت الاسعار وتدنى مستوى الاجور ... وادى هذا الوضع الى انفجار اضرابات عفوية وجزئية قمعت عبر الطرد والاعتقال الاحتياطي . وتصاعدت الاحتجاجات .

٢ — تحالف السلطات المحلية الفرنسية مع فيشي . والنتائج الاقتصادية لهذا التحالف ضرورة اتكال الشرق على نفسه (تصفية وتكرير البترول) وتوقف التصدير (الاسمنت والصابون والنسيج بشكل اقل) نتيجة المقاطعة البريطانية للمرافىء السورية وركزت الجهود في سبيل الحد من الاستيراد . وخف عرض البضاعة بينما ازداد الطلب عليها مما أدى الى تحكم البرجوازية اقتصاديا وزيادة الاسعار بشكل فاحش .(بين حزيران وتموز ١٩٣٩ كانت نسبة غلاء المعيشة ١٠٠ بالمئة) .

٣ — الاحتجاجات الاقتصادية والمطالب الوطنية .

أدت البطالة وغلاء المعيشة الى تحركات عديدة . فحصلت مسيرة الجوع في دمشق وحلب وحصلت اضرابات في بيروت تطالب بالخبز .

في هذه الفترة تلاحم عمل اللجنة وعمل الحزب ووضع الحزب الشيوعي الازمة في اطارها موضحا مسؤولية فرنسا واستغلالها . وطالب بحياد لبنان واستقلاله . وصدرت احكام قاسية على القادة النقابيين المعتقلين .

٤ — نهاية سيطرة سلطات فيشي على الشرق الاوسط : حصل الانقلاب في العراق وأعادت بريطانيا السيطرة على البلاد . وبقي موقف الشعب والمنطقة بشكل عام محايدا . وفي حزيران ١٩٤١ دخلت الجيوش البريطانية والفرنسية الحرة الى لبنان وسوريا .

ب — من الوعد بالاستقلال الى أحداث تشرين الثاني ١٩٤٣ والى الجلاء (صيف — خريف ١٩٤٦) .

١ — من تغير طابع الحرب الى التحرير . ومن توحيد الحركة الوطنية الى فشلها .

اطلق سراح المعتقلين الوطنيين والشيوعيين وجرت انتخابات نيابية في سوريا ولبنان وانتخب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية اللبنانية .. وشكري القوتلي رئيسا للجمهورية السورية . وطالبت الحكومتين بالسيادة الحرة . فعلقت فرنسا الدستور اللبناني وقامت باعتقال القادة السياسيين للبلد مما ادى الى اضراب عام والى عقد مؤتمر وطني مثل الحزب الشيوعي فيه مصطفى العريس ، وقامت مظاهرات واعتقالات . وفي ٢٣ تشرين الثاني اعلن استقلال لبنان ... وبدأت بريطانيا تتدخل في شؤون الشرق الاوسط .

ولقد عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني العام في ٣١ كانون الاول ١٩٤٣ للمرة الاولى وتم فيه الفصل بين الحزبين السوري واللبناني . وكان الحزب يضم ٧٠٠٠ عضوا . وازداد تاثيره . ولقد رخص شمعون الحزب القومي السري المعادي للحركة العمالية والموالي لبريطانيا .

وجرى اضراب عام في لبنان بمبادرة جميع الاحزاب والمنظمات احتجاجا على وجود القوات الاجنبية في البلاد وتم الجلاء في نيسان ١٩٤٦ في سوريا وفي كانون الاول ١٩٤٦ في لبنان .

٢ — حاجات الحلفاء والتطور الاقتصادي ، نتائج الحرب : بعد انهيار فيشي توقفت المقاطعة البريطانية الجزئية للمرافىء واصبحت التصديرات اللبنانية ضحية لوضع الحرب العالمية . وتحسنت وسائل المواصلات بسرعة ... وقام المنتدب بتشجيع الانتاج الزراعي والصناعي عبر تدخله بواسطة «مكتب اقتصاد الحرب» الذي انشاه كاترو (١٩٤٢) ولعب المكتب دورا هاما في الصناعة في توزيع المواد الاولية والتدخل في مشاكل القروض .. لكن تطور الصناعة ظل محدودا لعدم توفر المواد الاولية وبسبب الارتباط بالغرب من ناحية استيراد الالات .. ان عمليات التقويمات والتخمينات المالية استقطبت الرساميل اذ انها تؤدي الى سرعة في دورة رأس المال . وارتفعت الاسعار بشكل فاحش . وجرى الادخار في شراء الاراضي وقطاع البناء . فكانت الحرب مجالا للاغتناء بالنسبة للبرجوازية .

أما في الريف فان تمركز الاراضي في يد الاغنياء ادى بالفلاحين الى البحث عن اعمال لكن الضغط هذا على سوق العمل لم يؤد الى البطالة اذ أن الجيش ابان الحرب كان يساهم في توظيف اليد العاملة . في عام ١٩٤٥ كان هناك ٩١ الف مأجور في قطاع الصناعة و ٢٢ الف في قطاع الخدمات . وهبطت نسبة الاختصاصيين والثابتين . في أواخر الحرب أصبح الاف العمال الذين كانت توظفهم الدولة عاطلين عن العمل مما ادى الى تخفيض الاجور مقابل ارتفاع في غلاء المعيشة ، خصوصا في حقلي الغذاء واللباس .

الفصل الثاني :

من لجنة النقابات الى الاتحاد . الفترة الاولى للنضالات من اجل قانون العمل .

انخفض ثقل الحركة العمالية نسبيا نتيجة زيادة نسبة اليد العاملة الجديدة . لكن عند تغير طابع الحرب مع دخول جيوش فرنسا الحرة وبريطانيا أصبحت امكانيات المساومة اكبر وحصل اخيرا على قانون العمل .

أ — نشاط الحركة النقابية وتقدم لجنة التوحيد . معنى وافاق أول اجراءات اجتماعية اتخذتها فرنسا الحرة والحكومة اللبنانية صيف ١٩٤١ — تشرين الثاني ١٩٤٣ .

في الفترة الاولى من الحرب تعرضت الحركة النقابية للقمع الشديد فانحصر التحرك المطلبي في توقيع العرائض بشكل اوسع بكثير من الاضرابات كما ظهرت نواة ثورية جديدة .

١ — اعادة تاسيس لجنة التوحيد .

تغيرت ظروف الحركة النقابية بعد اطلاق سراح القادة الذين اعتقلوا من قبل حكومة فيشي . وفي الفروع الصناعية التي كانت تنقصها المواد الاولية فقد تطابقت مطالب العمال مع مطالب ارباب العمل (في الطباعة : الورق . في النقل والسيارات : قطع الغيار، الدواليب ، البنزين ...) وان التفاوت المتزايد بين الاجور وغلاء المعيشة وصعوبات التموين وشروط العمل أدت بالعمال الى تقديم العرائض والى القيام باضرابات جزئية وعفوية. وفي كانون الثاني ١٩٤٢ تعود جريدة « صوت الشعب » الى الظهور وتنادي بتنظيم العمال واتحاد النقابات .

٢ — الاجراءات الاجتماعية التي اتخذتها البعثة العامة لفرنسا الحرة والحكومة اللبنانية ، حدودها وافاقها .

في تشرين الاول ١٩٤١ ظهر لاول مرة في لبنان وبنص رسمي مفهوم الحد الادنى للاجور ورفعت الحكومة اللبنانية معاشات الموظفين وكان ذلك اعتراف ضمني بمطلب النقابيين وأصبح احد المطالب الرئيسية للنقابات تعميم هذا الاجراء . واصدر قرار حكومي في كانون الاول ١٩٤١ بدفع تعويضات غلاء المعيشة للاجراء غير أن معارضة أرباب العمل لهذا القرار ادت الى تنازل الحكومة عنه .

في تشرين الاول ١٩٤٢ اقرت الحكومة التعويضات العائلية لموظفيها مما ادى الى مطالبة تعميم هذا الاجراء ليشمل جميع العمال . وفي اذار ١٩٤٣ دفعت تعويضات طوارىء العمل للاجراء العاملين تحت رقابة فرنسا المقاتلة مما ادى الى انشاء مصلحة الشؤون الاجتماعية لحل مشاكل العمل والى اصدار مراسيم تشريعية تنص على تعويضات محددة لطوارىء العمل (لعمال ومستخدمي المؤسسات العامة والتجارة الخاصة) ، وعلى تحديد الحد الادنى للاجور في بيروت بـ ٧٥ ليرة و ٧٠ ليرة خارج بيروت للذين يعملون ٤٨ ساعة في الاسبوع ، وعلى المساواة في الاجور بين الجنسين وعلى تعويضات عائلية .

٣ — من الخطوة النقابية السياسية الى توسيع العمل المنسق :

عام ١٩٤٣ دعت نقابة عمال المطابع وجميع النقابات الى بحث موضوع الانتخابات النيابية وتحديد مواقفها منها . واصدر بيان في اب يحذر من الرشوة ومن الطائفية ويعلن الاستقلالية بالنسبة للطائفية . وقد حصل الحزب الشيوعي على ١٥٠٠٠ صوت ، وكانت الاوضاع المعيشية تزداد سوءا بالنسبة للعمال وتعددت الاضرابات .

ب — تأسيس لجنة نقابات العمال والمستخدمين ، الصعوبات ، الانتصارات الاولى (تشرين الثاني ١٩٤٣ ، أيلول ١٩٤٤) .

١ — تعميم النضالات المطلبية . في هذه الفترة جرى اضراب عام لمدة اسبوعين وكانت الظروف قد أصبحت ملائمة لتحريك القضايا المطلبية . قام عمال ومستخدمو السكك الحديدية والتراموي باضراب من اجل زيادة اجورهم وانشاء تعاونية وتحسين اوضاع العمل وترخيص النقابة ... وجرى ثالث اضراب لعمال الريجي خلال السنة الواحدة (١٩٤٣) . ونالوا علاوة شهر ونصف . اما السائقين الذين كانوا على علاقة حسنة برياض الصلح فقاموا بتحركات متتالية وعقدوا مؤتمرا عاما للبحث في مشكلة المضاربة الاجنبية وكانت مطاليبهم قد انتقلت من المستوى المهني الى المستوى الاقتصادي الوطني . ولقد اقيمت اضرابات في قطاعات عديدة (عمال شركة قاديشا ، عمال الاحذية ، النجارين ...) .

لقد جرى النضال في هذه الفترة عبر العرائض والبعثات والاضرابات غير ان جميع الفروع لم تستطع نيل مطالبها بالسرعة التي حصل فيها عمال المطابع على مطلبهم بزيادة ٣٠ بالمئة على الاجور . وبشكل عام لم تتعرض هذه التحركات لوضع البرجوازية اللبنانية . وكان الاعتقاد ساريا بفعالية الحوار مع أرباب العمل والتدخل من قبل الحكومة .

٢ — تاسيس لجنة النقابات ، تشرين ١٩٤٣ — ايار ١٩٤٤ .

أعلن مصطفى العريس ضرورة دخول العمال في المنظمات النقابية ، واهمية جمعهم وتنظيمهم وشكل العمال بعثة مشتركة من جميع معامل الضواحي ، زارت رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير التجارة والصناعة كما توالت الاضرابات رافعة المطالب التقليدية ومطلب مشاركة ممثلين عن العمال في البت بقضايا العمال وأرباب العمل .

وفي عام ١٩٤٤ ظهرت لجنة العمال والمستخدمين كمنظمة لها مكتب علني ورئيسها هو مصطفى العريس . وفي أول ايار ١٩٤٤ القى مصطفى العريس خطابا من راديو اوريان تحدث فيه عن ضرورة تضامن العمال العرب واشار الى الترابط الموجود بين النضالات العمالية والنضالات الوطنية .

٣ — انتصارات جديدة . المقاومات الاولى. أيار ١٩٤٤ — ايلول ١٩٤٤ .

في أيار ١٩٤٤ بعثت لجنة النقابات الى الحكومة بعريضة تحدد فيها مطالبها التشريعية وجددت مطالبيها في حزيران .

وحدثت مشكلة في شركة الترابة في شكا حيث اسس العما لجمعية مرخصة مما ادى الى طرد العمال المؤسسين والى قيام الشركة بتاسيس جمعية مختلطة تضم العمال ورب العمل واستعملت جميع وسائل الضغط لترغم العمال على الدخول فيها . أما العمال فشكلوا بعثة منهم ذهبت الى بيروت لتطالب بحقوقها . ومن الواضح ان الترخيص كان يمنح في القطاعات التي تميزت بنشاط نقابي فعال .

فيما يتعلق بالتحكيم فقد كان وحيد الجانب، يجري من قبل الحكومة .

غير ان هذه الفترة عرفت التحكيم المضاد (قام به مصطفى العريس بشان ٢٤ عاملا يعملون في معامل قرطاس ولم يتوقف الاضراب الا بعد حصول العمال على حقوقهم الشرعية) وتمركزت اللجنة بشكل كاف رغم المقاومات التي لاقتها وطالبت بازالة دائرة الشؤون الاجتماعية واقترحت تعديلات على مشروع الاجور ونتيجة لمساومات عدة اقر المشروع على الشكل التالي : زيادة ٣٠ بالمئة لمن يقبض اقل من ٢٥ ل.ل. وزيادة ٢٥ بالمئة لمن يقبض بين ٢٥ و ٥٠ ليرة ، و ٢٢ بالمئة لمن يقبض بين ٥٠ و ٧٥ ليرة و ٢٠ بالمئة لمن يقبض بين ٧٥ و ١٠٠ ل.ل. و ١٥ بالمئة لمن يقبض بين ١٠٠ و ١٥٠ ل.ل. و ١٢ بالمئة لمن يتجاوز مرتبه ١٥٠ ل.ل.

ج — من مقاومة الشركات اللبنانية والشركات ذات الامتياز الى الاضرابات الكبيرة وتاسيس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في لبنان . دراسة صياغة قانون العمل (أيلول ١٩٤٤ — تشرين الثاني ١٩٤٥) .

١ توسع الحركة المطلبية وتدخل لجنة النقابات :

في هذه الفترة جرت تحركات ضخمة واضرابات طويلة في الشركات ذات الامتياز التي رفضت تطبيق القانون حول الاجور . فاضرب مستخدمو شركة مياه بيروت ونالوا اهم مطالبهم . كما أضرب عمال شركة شل واضرب عمال الريجي . وحدث قمع بوليسي في فرن الشباك في مركز الشركة حيث تعرضت ٣ عاملات للضرب وادى تدخل مصطفى العريس بمبادرة اللجنة الى تاسيس لجنة لمساندة العمال المضربين وقد علق الاضراب على اساس وعود الحكومة . وقام موظفو الدولة باضراب وتبعهم عمال سكة الحديد وحققوا جزءا كبيرا من مطالبها ... غير أن التحركات العديدة هي التي برزت في معامل النسيج نتيجة المقاومة الكبيرة لتطبيق قانون الاجور .. من قبل أرباب العمل . وقد شجع تدخل قوى الامن في الدورة أرباب العمل فقاموا وسط معارضة اغلبية اعضاء الحكومة برفع الاسعار فجمدت الحكومة أسعار العسيلي وعريضة ... فاغلق معمل عريضة أبوابه ثم حصلت مساومة على الاسعار بين الحكومة واربا بالعمل . كما تدخلت السلطة في معمل الحرير لاعتقال عدد من العمال المضربين . ودخلت اللجنة طرفا في المفاوضة في معمل الحرير وفي معمل الكلسات في الدورة وادى ذلك الى تحقيق جزئي للمطالب . وفي هذه الفترة جرت المحاولات الاولى لشق الحركة النقابية عبر خلق جمعيات جديدة (مثل « جمعية الاسعاف التعاوني » المنشقة عن نقابة عمال ومستخدمي سكة الحديد) .

٢ — نضالات اللجنة . تحضير المؤتمر التاسيسي للاتحاد . كانون الثاني ١٩٤٥ — تموز ١٩٤٥ .

شكلت اللجنة بعثة لتقترح على الحكومة تعديل النظام الضريبي كما طالبت بتخفيض اسعار الحاجات وتوزيع الاقمشة والسكر والارز ووضع حد لارتفاع اسعار المواد الاولية وفتح مدارس مجانية لاولاد العمال... وتعديل قانون الاجور .ويلاحظ تقدما في تحديد وتوضيح مضمون المطالب . كما ان تاثير اللجنة امتد خارج بيروت . وفي شباط ١٩٤٥ بدأت لجنة النقابات تعد للمؤتمر التاسيسي للاتحاد وقد دعيت جميع النقابات للمشاركة في اللجنة التحضيرية التي انبثق عنها ثلاث لجان: لجنة التنظيم . اللجنة المالية . اللجنة الادارية .

وجرت مظاهرات ولقاءات في الدورة وزحلة ومرجعيون وجزين وحاصبيا والنبطية ومشغرة وصور ... وقد دعا اليها الحزب الشيوعي بمناسبة اول أيار . وقد قام المجلس النيابي بتعديل قانون الاجور الصادر سنة ١٩٤٤ ليصبح الحد الادنى ٩٣ ليرة للذين كانوا يعملون قبل أيار ١٩٤٤ .

٢ — الاضراب الطويل في الحازمية وتحضير مؤتمر الاتحاد النقابي العالمي تموز ١٩٤٥ — تشرين ١٩٤٥ بعد تدخل اللجنة الفعال في اضراب سكة الحديد ومعامل الكلسات في الدورة اصبح هذا التدخل يسري عند نشوب كل صراع .

وفي معمل الاصواف الوطنية في الحازمية حيث قاوم ارباب العمل تنفيذ قانون الاجور واساؤا معاملة عمالهم جرى اضراب دام اربعة أشهر وقد صاحبه عمليات قمع شديدة للعمال تمثلت في جرح واعتقال العديد منهم . وقد طالب العمال باعادة جميع العمال الى المعمل وبدفع ايام الاضراب وبتطبيق قوانين الاجور والتعويضات العائلية وبمحاكمة النقيب المسؤول عن سوء معاملة العمال ومنع التصرفات المشابهة . ودعت اللجنة الى اجتماع عام للنقابات في ٦ اب تقرر فيه الاضراب العام احتجاجا على التصرفات البوليسية القمعية فسقطت الحكومة وقدمت وعود عديدة للجنة .

وفي اب وجهت دعوة الى لجنة نقابات العمال والمستخدمين في لبنان للمشاركة في المؤتمر العمالي المقرر عقده في باريس . ودعت اللجنة الى مؤتمر محلي عقد في ٣١ اب واشتركت فيه ١٥ نقابة بثلاثة مندوبين من كل منها وشاركت فيه نقابات عمال طرابلس ونقابات زحلة .. وقرر تحويل جريدة « حياة العمال » التي كان يصدرها عمال المطابع وعمال النجارين الى جريدة يصدرها الاتحاد . وبعد مغادرة وفد الاتحاد الى مؤتمر باريس تابع الاتحاد نشاطه وساهم في تحقيق مكاسب عدة اضرابات (عمال فبركة الاسرة) وعمال معامل الصوف الوطنية حيث علق الاضراب بعد الحصول على بعض المكاسب .

وفي ٢٨ تشرين الاول استقبل مصطفى العريس العائد من باريس — بعد انتخابه عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد النقابي العالمي كممثل عن الشرق الاوسط ضد ترشيح مندوب الهستدروت الصهيوني — استقبالا صاخبا . وفي تشرين الثاني ١٩٤٥ سيخوض الاتحاد اخر معركة من أجل قانون العمل .

● استفتت جريدة « النهار » الاحزاب والمنظمات اللبنانية حول رأيها في مجازر السودان الاخيرة والوضع العربي الراهن . فيما يلي نص الردود التي قدمتها منظمة العمل الشيوعي في لبنان (« النهار » في ٢٣-٩-٧١) .

رأي منظمة العمل الشيوعي في أحداث السودان والوضع العربي الراهن

■ الطبقة العاملة لا يمكن ان تصل الى السلطة بانقلاب عسكري

■ تغيير الأنظمة التقدمية شرط للسير قدمًا في معركة التحرر الوطني

بهذا اللقاء مع منظمة العمل الشيوعي في لبنان ، تختتم صفحة « قضايا النهار » التحقيق مع عدد من المنظمات اليسارية حول تقييمها للاحداث المأساوية في السودان وللوضع العربي الناجم عنها .

ولا بد ان القارىء لاحظ انه برغم اختلاف هذه المنظمات حول الكثير من المسائل ، الا انها متفقة على الاعتبار ان حركة ١٩ تموز التي قادها هاشم العطا في السودان تجد تبريرها في أوضاع السودان الداخلية نفسها ، اي اتجاه النميري بعد انتصار انقلاب ٢٥ أيار واطمئنانه الى توطد مواقعه والى الانفراد بالسلطة والتخلص من حلفائه الشيوعيين والديموقراطيين الاخرين .

وهذا ما حدث في العراق بعد ثورة ١٩٥٨ ، وما حدث في سوريا وما حدث في غيرهما . والمضي في هذا الاستنتاج حتى النهاية يعني انه ما دامت هذه البلدان تفتقر الى الديموقراطية الحقيقية والى صيغة معقولة للتعاون ، او على الاقل للتعايش ، بين احزابها الوطنية ، فان ما حدث في السودان يمكن ان يتكرر في هذه البلدان ايضا .

الامر الاخر الذي اتفقت عليه المنظمات والاحزاب اليسارية المشاركة في الاستفتاء هو تحفظها ، وان يكن بدرجات متفاوتة ، تجاه الانقلابات العسكرية عامة ، وبالتالي عدم اعتبارها الاسلوب الامثل للتغيير الجذري .

أما موضوع الخلاف الاساسي بين هذه القوى فانه يكمن في موقفها من الانظمة « التقدمية » في مصر وسوريا وليبيا .

فالشيوعيون اللبنانيون ، برغم انتقادهم المر لعملية التدخل التي نظمتها مصر وليبيا ضد حركة هاشم العطا وبرغم تحذيرهم من تفاقم « خطر اليمين » داخل الانظمة التقدمية ، لا يضعون علامة المساواة بين هذه الانظمة وما يسمونه الانظمة الرجعية العربية التقليدية ، ويعتقدون انه لا تزال لدى الانظمة « التقدمية » امكانات معينة ، وان كانت تتضاءل يوما بعد يوم ، من الخطأ اغفالها .

يعارض هذا الراي ، منظمة العمل الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح جديد والاتاسي وزعين) اللذان توصلا ، وربما بالعبارات نفسها ، الى « ان مقولة الانظمة التقدمية قد سقطت » ، وهي لا تختلف في رايهم عن الانظمة التقليدية ، بل دخلت في تحالف وثيق معها ، وان انظمة « بورجوازية الدولة » أو « راسمالية الدولة » كما يسمونها ، مرشحة في الفترة المقبلة لان تمثل دور الحارس الامامي لمصالح الرجعية والاستعمار في المنطقة .

اما القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان (جناح عفلق) التي تعتبر نفسها اقرب الى فكر عفلق وموقفه ، فتبدي موقفا اكثر ايجابية من دول اتحاد الجمهوريات العربية وخاصة مصر . وهي بهذا تميز نفسها ، ولعلها تعمدت ذلك ، عن موقف العراق الحزب والدولة .

أجرى التحقيق : ابرهيم الحريري

● ما هو تقييمكم للانقلاب الديموقراطي الثوري في السودان (حركة ١٩ تموز) في اطار الازمة الراهنة للثورة العربية ؟

— لم يتح لحركة التاسع عشر من تموز في السودان أن تصل في نموها الى مدى نستطيع معه تقديم صورة وافية لخط الطبقة العاملة في قيادة المرحلة الوطنية الديموقراطية ، ولم يكن لها أن تكشف مواطن العجز في القيادة الراهنة لحركة التحرر العربية الا بعد سياق طويل نسبيا من الصراع يجرد الحركة السودانية نفسها من الالتباسات التي ادخلتها عليها سوابق التقلبات في العلاقة بين نظام النميري والمنظمات الجماهيرية التي يقف في طليعتها الحزب الشيوعي السوداني . فلا شيء يشير الى ان موقف المسايرة الذي وقفته حركة ١٩ تموز من النظام المصري ، مثلا ، كان اختيارا موقتا فرضته ضرورة توطيد الحركة قبل زجها في صراع خارجي مع اتحاد الجمهوريات . بل ان بعض مبادرات الحركة جاءت لتنم عن « ثقة » ما في دول « الاتحاد » ، ما لبث ان ظهر انها كانت في غير محلها .

ولكن من غير الجائز أن نفترض تماسكا تاما في خط الحركة منذ بدايتها ، متناسين انها نبتت في جو من التوازن بين القوى العربية مما جعلها ترث — برغم تناقضها معه — عددا من عناصره . فلا شك في ان الحركة كانت تضع في حسبانها — طبقا للمنطلقات الثورية التي أنتجها الحزب الشيوعي السوداني — عوامل متنافرة منها ما يضعها في مواجهة الجبهة التي يتزعمها النظام المصري ومنها ما يشدها الى مواقع هذه الجبهة . فهي مثلا لم تكن تجهل موقف الجبهة المذكورة من اطلاق الحرية للمنظمات الجماهيرية واعتمادها قاعدة للسلطة ، وكان يسهل عليها أن تتوقع ان النظام المصري لن يرى في هذه الحرية مسالة سودانية بحتة لا شان له بها ، بل هو سيرى فيها نقضا تاما لبنيته الطبقية يقوم على ابوابه . لكن حركة ١٩ تموز كانت ، من جهة اخرى ، مقيدة بدعم الاتحاد السوفياتي للنظامين المصري والسوري وبتقديمه لهما على انهما الطرفان الرئيسيان في قيادة المعركة الوطنية العربية . وكان هذا الدعم حدا لموقفها السياسي من النظامين المذكورين .

هذا التجاذب كان سينتهي — لو اتيح للحزب الشيوعي أن يتسلم فعلا زمام الحركة — بتغليب العامل الداخلي ، أي بتغليب مستلزمات الدفاع عن القيادة الطبقية الجديدة للمرحلة الوطنية الديموقراطية في السودان . فالعلاقة المشتركة مع الاتحاد السوفياتي ، ما كانت لتوقف هجوم الانظمة القائمة على قيادة الطبقة العاملة في السودان وما كانت لتعفي هذه من ضرورة التصدي للهجوم دون تعريضها لخطر أكيد . ذاك ما ظهر على اية حال ، قبل أن ينقضي يومان على حركة التاسع عشر من تموز .

الطبيعة الطبقية للقيادة

معنى هذا ان الاصل في تقييمنا لانقلاب ١٩ تموز — وفي تقييم أنظمة الاتحاد الثلاثي له أيضا — هو الطبيعة الطبقية للقيادة التي كان هذا الانقلاب يتجه نحو تسليمها زمام السلطة . فان اطلاق حرية العمل للمنظمات الشعبية التي يقودها حزب الطبقة العاملة وتشكيل جبهة وطنية ديموقراطية تتولى الحكم وتستمد سلطاتها من هذه المنظمات هما السمة الغالبة التي اتسمت بها حركة ١٩ تموز . هذه السمة هي ما استثار — في الداخل والخارج — رد الفعل الشرس الذي أدى الى اسقاط الحركة وتسعير حملة القمع الراهنة . ولم يجد رد الفعل هذا ما يجده في موقف الحركة المساير من أنظمة اتحاد بنغازي ولا في العلاقة التي تشد الحزب الشيوعي السوداني الى الكتلة السوفياتية .

هذا المعيار الاساسي (الطبيعة الطبقية) في تقييمنا لانقلاب ١٩ تموز ، يتضافر مع معيار اخر ظرفي هو حظ الانقلاب في النجاح . فقد ثبت مرة اخرى ان قيادة الطبقة العاملة لا يمكن ان تصل الى السلطة في اعقاب انقلاب عسكري ، وان الانقلاب ، مهما اتسعت قاعدته العسكرية ، لا يشكل بديلا عن تنظيم المقاومة الجماهيرية المديدة للهجوم الرجعي . لكن سقوط حركة هاشم العطا لا يحملنا على ادانتها بل على استخلاص العبرة منها . فقلما انتصرت ثورة كبرى ، في هذا العصر ، الا بعد محاولة سحقت . والحركة التي تسقط ليست دائما مجرد « نكسة » في سياق العمل الثوري ، بل هي غالبا شرط لنضجه وافضائه الى النصر .

يؤدي بنا المعياران السابقان الى احكام عامة تلخص تقييمنا لحركة التاسع عشر من تموز :

عبور الطبقة العاملة الى القيادة

ا — على الصعيد الداخلي : ان هذه الحركة طرحت ، للمرة الاولى في العالم العربي ، عبور الطبقة العاملة الى قيادة المرحلة الوطنية الديموقراطية . وقد كانت لهذا الطرح في السودان مقومات هي تفتح الحركة الجماهيرية التي تقف الطبقة العاملة في طليعتها ، واتساع المنظمات الديموقراطية وصلابة الحزب السوداني في دفاعه عن استقلال خطه وعن حقه في املاء وجهة ديموقراطية ثورية على التحالف الحاكم شرطا للمشاركة فيه .

غير ان سقوط الانقلاب — وقبله فشل التعاون بين الحزب وحكم النميري — يعني ان العبور الى هذا الموقع يستلزم مواجهة ثورية طويلة بين الحركة الجماهيرية المنظمة وحكم الضباط الناصريين . في سياق هذه المواجهة تجري اقامة التحالف بين حركة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وبقية الفصائل الديموقراطية الثورية من البورجوازية الصغيرة . اي ان القطيعة الثورية مع الحكم العسكري — لا محالفته — هي سبيل الطبقة العاملة الى فرض قيادتها على المرحلة الوطنية الديموقراطية .

ولا يكفي في هذا الصدد شق الجيش النظامي على نفسه (وان كان ذلك شرطا لانتصار الحركة الثورية) . فالفئة الناصرية من الضباط تتمتع بدعم خارجي يستقطب نحوها العناصر المترددة ولا يعوضه على الفئة الثورية من الضباط سوى مستوى رفيع من التعبئة الجماهيرية .

التمهيد للخيانتين

ب — على الصعيد العربي : أظهرت حركة ١٩ تموز وجه التناقض بين أنظمة قائمة استنفدت طاقتها على حمل شعارات المرحلة الوطنية الديموقراطية لنظام جديد كان اعتماده على الجماهير الثورية المنظمة سيقوده الى موقف جذري في المعركتين الاجتماعية والوطنية . فبدا ان مسالة العلاقة بالجماهير (أي مسالة الطبيعة الطبقية لقيادة المرحلة) هي محور الصراع بين الانظمة القائمة والقوى السياسية الثورية في العالم العربي ، وان انظمة الاتحاد الثلاثي باتت تتكل على تدخل الانظمة المذكورة (في السودان) او على تواطئها المقنّع (في الاردن) لسحق القوى الثورية . أي ان بروز عدو مشترك هو الحركة الجماهيرية المنظمة الى الساحة يدفع الى الظل بالتناقض بين بورجوازيات الدولة والتحالف الاقطاعي — البورجوازي القديم ، فيجعل منه تناقضا ثانويا ، بعدما ظل هو التناقض الرئيسي منذ توطد الخط الناصري في وسط الخمسينات .

هذا يعني ان التقارب الراهن بين الرجعيتين القديمة والجديدة لا يرمي الى « توحيد الجهود » لمواجهة الامبريالية والصهيونية بل يجد تفسيره في الاعداد الطويل النفس للتخلي عن هذه المواجهة . فاذا صحت وجهة التخلي ، بات لا بد من التقاء المتخلين ، برغم اختلاف اصولهم ، على التصدي للقوى الجديدة التي لا تجد لنفسها خلاصا الا في حمل مشعل الصراع . وغني عن البيان ان معركة البناء الاجتماعي رهن ، هي الاخرى ، بمصير المواجهة مع الاعداء القوميين .

وما تراخي الانماء والاجراءات الديموقراطية في مصر وسوريا سوى ثمرة من ثمرات التراخي في المعركة الوطنية . ذلك ان هذا لا يستقيم الا باسترضاء الطبقات المسيطرة واحكام استغلالها لجماهير الكادحين ، بينما يتحقق الفائض للانماء بضرب هذه الطبقات وتتحقق الاجراءات الديموقراطية (الاصلاح الزراعي مثلا) في الصراع معها .

ذاك هو المعنى الملموس للقول ان المعركة الوطنية هي معركة الجماهير الكادحة وان خيانة المعركة الوطنية خيانة لمصالح « الكادحين » . والتمهيد لهاتين الخيانتين هو ما يضع الانظمة كلها — وانظمة « المواجهة » قبل سواها — في وجه الجماهير العربية كلها : في السودان وفي الاردن وفي كل قطر عربي آخر .

مصالح موسكو غير الحزبية

ج — على الصعيد العالمي : اثبتت النهاية التي انتهت اليها حركة ١٩ تموز وما تلاها من غدر بالشيوعيين ان الانظمة العربية لا تتقيد ، في موقفها من الشيوعيين العرب ، بطبيعة الصلة التي تشدها الى الاتحاد السوفياتي ، بل تتقيد اصلا بمصلحة التحالف الطبقي الذي تقوم عليه واذا كانت قيادة الاتحاد السوفياتي قد وجدت نفسها ، امام الراي العام عندها وامام حلفائها في العالم ، ملزمة بالتضامن مع الشيوعيين السودانيين ، فانها ما لبثت ان تراجعت حالما بدا التضامن يهدد العلاقة الرسمية بينها وبين الحكم السوداني . والرجعية الجديدة في السودان هي التي بادرت بتعريض العلاقة ، مشترطة لانقاذها وقف حملة التضامن السوفياتية مع الشيوعيين . وقد جرت الامور بعد ذلك وفقا لمشتهى النميري .

وفي الظرف نفسه ، فشل الاتحاد السوفياتي في التاثير بصورة فعلية على موقف حلفائه الاقربين في العالم العربي من الحدث السوداني . فقد ولغت القيادتان المصرية والليبية حتى الاذنين في دم هاشم العطا ورفاقه ، وفي دم قادة الحزب الشيوعي السوداني من بعدهم .

أما اثر الاتحاد السوفياتي فقد وقف عند حصر الهجوم المباشر على الشيوعية بالقادة الليبيين وباجهزة اعلام مصرية لا يصدق احد انها غير رسمية . واكتفى القادة السوريون بدور يتلاءم مع بعدهم عن الساحة ، دون ان يبخلوا على النميري بالتاييد . اي ان موقف الاتحاد السوفياتي الزم المتاثرين به بتوزيع المهام توزيعا مناسبا في ما بينهم دون ان يؤثر التوزيع قط على مجرى المعركة . والسبب في ضالة الاثر السوفياتي وقصر عمره هو ان الانظمة العربية تعلم حق العلم ان للاتحاد السوفياتي مصالح في المنطقة تتجاوز الاحزاب السوفياتية وان القيادة السوفياتية تقدم حماية المصالح على حماية الاحزاب وانها تملك في الدفاع عن هذه المصالح وسائل — غير الاحزاب — تراوح بين معاهدة الصداقة والسلاح الوحيد المصدر والديون الطويلة الاجل ومجرد الفائدة المشتركة بينها وبين الانظمة القائمة ، الخ ...

معنى هذا ان الحركة الثورية العربية لا تستطيع الاعتماد على طرف عالمي يناضل عنها او يحميها من الخارج وان عليها ان تضع في حسبانها تشابك العناصر كلها في الوضع العالمي وان تستفيد من جميع تناقضاته . لكن صياغة الاستراتيجية المستقلة شيء والانتماء غير المشروط الى استراتيجية أخرى شيء آخر .

« التقدمية مرحلة مضت »

● ما هي في رايكم الاتجاهات التي تتطور داخل « الانظمة التقدمية » وأي الاجنحة تتعزز مواقعها ؟

— لا بد اولا من تصحيح : نحن نقول « رأسماليات الدولة » ولا نقول « الانظمة التقدمية » مع اعتقادنا ان رأسمالية الدولة لم تتوطد توطدا متساويا في جميع الاقطار المعنية .

والتصحيح لا يتناول اللفظة وحدها بل هو اشارة الى الموقف كله . ذلك ان اصحاب المنشأ البورجوازي الصغير ممن رفعتهم الانقلابات العسكرية الى السلطة ، ما لبث ان تكون لهم موقع في الانتاج وصلات بالطبقات الاخرى ووعي طبقي فصلتهم عن فصائل اخرى من البورجوازية الصغيرة واخذت تضعهم في مواجهتها . وقد تم لهم ذلك مع توسيع القطاع العام الذي كانت نواته المصالح الامبريالية المؤممة ومع الاصلاح الزراعي . الى هذه الصفة الطبقية الجديدة تشير عبارة « راسمالية الدولة » .

اما لفظة « التقدمية » فهي — في راينا — تعين مرحلة مضت من عمر هذه الانظمة . ذلك ان معنى « التقدمية » هو القدرة على التقدم نحو المهام الرئيسية للمرحلة . بهذا المعنى يكون النظام الراسمالي تقدميا ، قياسا على سلفه الاقطاعي . وقد ظلت « راسماليات الدولة » تقدمية الى ان ظهر قصورها عن تحقيق مهمات التحرر الوطني وتصفية التحالف الرجعي بين البورجوازية التابعة والاقطاع . والتراجع عن هذه المهمات هو السمة الغالبة الان على الانظمة المذكورة ، برغم انه لا يزال في وسع هذا النظام او ذاك ان يطلع علينا باجراء « تقدمي » ما . فبعدما استقرت « بورجوازية الدولة » المصرية مثلا في السلطة ، عادت الى التحالف مع البورجوازية القديمة ، فتحالفت الادارة العامة مع بورجوازية الريف المتوسطة (ومع بقايا الاقطاع احيانا) على ضبط الجماهير الريفية الكادحة . واخذ القطاع العام يمد القطاع الخاص بما يراكمه المسؤولون من رساميل فردية ويدفع هؤلاء الى مصارف الراسماليين التقليديين . نتيجة لذلك توقفت عملية



الانعتاق من السوق الامبريالية وتم اللقاء مع الرجعية العربية وازدادت وطأة الاستغلال على الشعب المصري . ولم تكن هزيمة حزيران الا تجليا مكثفا لهذا كله . وكان تعزز العناصر اليمينية حلقة اخرى في هذا السباق .

ذلك ان الحديث عن انتصار اليمين في مصر (او في سواها) لا يغني وحده ولا يسمن من جوع . فالسؤال يبقى : لماذا ؟ والجواب واضح : ان التخلي الطبقي العام لبورجوازية الدولة عن مهمات المعركة مع الامبريالية وذنبها الصهيوني واتباعها في الداخل هو الذي يوطد مواقع اليمين في صفوف البورجوازية الجديدة نفسها .

« اليسار » الرسمي جرب حظه وانتهى

وتفسير الامر بوفاة عبد الناصر يكاد لا يستحق الرد . فهيبة عبد الناصر كانت قادرة دون شك على ضبط الجناحين وعلى الاتكاء ، حسب الظروف ، على هذا الجناح او ذاك . والامر الذي تغير بعد وفاته لا يتعدى الآتي : عوض ان ينتظر علي صبري في الاقامة الجبرية او في منصب فخري عودة الجناح « اليساري » الى الصعود ، بات عليه ان ينتظرها في السجن لان السادات عاجز عن رعاية التوازن الرجراج في السلطة ومضطر الى حسم الصراع .

وقد يطول انتظار صبري هذه المرة . فالانفلات الجماهيري النسبي الذي اعقب الهزيمة ، وبروز الجناح « اليساري » انذاك ، كان يجد تفسيره في الرفض الجماهيري للهزيمة وفي ركوع قوى القمع بعدها وفي الحاجة الى المعونة السوفياتية وفي الباب الامبركي المغلق . مذ ذاك تغير هذا الوضع وبلغ التغيير ذروته مع مشروع روجرز . فالجيش وقف على قدميه والتقرب من الامبريالية على أشده .

هذا يعني ان الجناح « اليساري » جرب حظه فعلا وانتهى ، وانه — لو عاد — فسيصطدم من جديد بالعجز العام الذي تفرضه على النظام كله مصلحة الطبقة الجديدة وعلاقتها بالجماهير ، وان فرصة اليمين هي فرصة النظام الاخيرة — وهي ضئيلة جدا في رأينا — وان تغيير القيادة الطبقية ، أي تغيير النظام ، هو شرط السير قدما في معركة التحرر الوطني المتلازمة مع معركة البناء الاشتراكي .

الهيمنة الناصرية والفلسطينيون

● ما هي في رايكم ابرز ملامح ازمة الثورة العربية ، وكيف يمكن الخروج من هذه الازمة ؟

— ان ازمة الثورة الراهنة تعود الى نهاية الخمسينات . انذاك استطاع المد « القومي » في المنطقة ان يكتسح مواقع القيادات العمالية أو ان يطوعها . والقيادات التي ارتضت المقاومة ، برغم التضحيات ، اثبتت ان حظها في النمو ظل اوفر من حظ القيادات التي ارتضت الالتحاق . ففي السودان نما الحزب الشيوعي برغم بقائه في المعارضة . وفي العراق صمد الجناح اليساري من الحزب الشيوعي وبدأ يستقطب نقمة الجماهير على السلطة الفاشية ، برغم تعرضه المستمر للقمع . اما في مصر فان الحركة الشيوعية القديمة لم تنقذ نفسها بالاستسلام للسلطة ، بل هي قد ماتت موتا . لكن الالتحاق بات هو التيار الغالب ، بعد عام ١٩٦٤ ، وهو يتفاوت بين طرف واخر ، من مجرد القبول بالخليط التحريفي حول « الطريق اللاراسمالي » الى القبول بالذيلية السياسية الى القبول بالذوبان التنظيمي .

سقطت هزيمة حزيران على هذا الوضع ، فتسببت في بدء انفلات اكيد من القيادة الطبقية القائمة . ذلك ان الحركة الجماهيرية ، حين تكشف امامها قصور الانظمة القائمة ، لم تجد في طليعتها قيادة طبقية بديلة . فكان ان ارتدت على مضض القيادات القائمة وكرست غلبتها . وكان لهذه الغلبة المستمرة اثر كاسح على حركات تملك من الطاقة الجماهيرية ما ملكته المقاومة الفلسطينية . فان الهيمنة الناصرية التي وطدها الفراغ في الجانب الشيوعي ، حددت للمقاومة نوعية الاتجاه المسيطر على قيادتها ونوعية العقيدة التي اعتمدتها ونوعية البنى التنظيمية التي سادتها ونوعية التحالفات التي عقدتها ، الخ ... وحددت لها بالتالي هذا المازق الذي وصلت اليه اليوم .

فالشعب الفلسطيني نفسه لم يكن في منأى عن الهيمنة الناصرية ، بمعناها الواسع (لا بمعنى التبعية للحكم المصري) . وكان على مقاومته ان تقبل ، الى حد بعيد ، بهذا الواقع ، لان توازن القوى العربية لم يكن يتيح لها تحويله (الا تحويلا جزئيا جدا) . لكن المقاومة ، برغم هذا كله ، اختطت سبيل الكفاح الشعبي المسلح في المنطقة وجسدت ، ولا تزال ، رفض الجماهير العربية للاستسلام . فباشرت بذلك فك الحصار الذي فرضته بورجوازيات الدولة على حركة الجماهير .

معضلة قيادة التحرر

هذه البورجوازيات تقف اليوم امام طريق مسدود ، فكبوتها في مهمتي التحرير والبناء الداخلي تنذر بسلخها شيئا فشيئا عن قاعدتها الجماهيرية وتعريضها للتمزق . وهي تسوق معها الى العزلة اولئك الذين التحقوا بها في المرحلة السابقة . ذاك ما يدفعها الى « الاتحاد » لعل فيه حماية لكل منها . والتراجع يزيد البورجوازيات المذكورة تشددا في القمع لانه يزيد الحركة الجماهيرية استقلالا عنها .

عليه تكون المعضلة التي يقع حلها على المنظمات الثورية هي الآتية : كيف تسير الطلائع العمالية ، في صراعها مع جميع الانظمة القائمة ، الى قيادة حركة التحرر العربية ، دون ان يؤدي القمع المحتم الذي سوف تواجهه الى اقتلاعها من جذورها او الى تخليها مرة اخرى عن استراتيجيتها المستقلة ؟

ان مصير الحركة الثورية العربية ، في السنوات المقبلة ، رهن بقدرتها على حل هذه المعضلة .



حول محاكمات مراكش

كما حدث عام ١٩٦٣ فان اجهزة الاعلام المغربية تخص محاكمة مراكش بحملة دعائية غير عادية اذا ما قورنت بالكتمان التي تلف به هذه الاجهزة كلما يخص السياسة الداخلية للبلاد .

فالاذاعة والتلفزيون يقدمان يوميا عرضا لما يجري في المحاكمات ، ووكالة الانباء المغربية تصدر يوميا نشرة مطولة عن الموضوع يعاد اصدارها في « الدبيش » وهي الصحيفة الخاصة بالقصر الملكي . كما أن صحيفتي المعارضة المرخصتين والتابعتين لحزب الاستقلال « العلم » و « الاوبينيون » تنقلان بحرية ما يجري في المحاكمة دون أن يعرضهما ذلك بشكل مباشر للمنع (٤) ان هذه الحرية المفاجئة لتبدو على ضيق حدودها ، مستغربة بعد خمس سنوات منحالة الطواريء والارهاب البوليسي . وانها تظهر غير اعتيادية لدرجة أن ممثلي الحكومة الذين يؤمنون المعلومات للمحامين لا يتوقفون عن اعلانها . فيقول احد كبار الموظفين « اننا في المغرب لا نتصرف كبلدان أخرى تعرف نفس الوضع . أن مراكش لن تكون يونداو لا برغس ولا لننفراد . هنا يستطيع المتهمون والمحامون أن يتحدثوا بحرية . اننا نتحدث فقط عن الحقيقة في هذه القضية ، عدالتنا مستقلة ويستطيع أي كان حضور المحاكمة . » ولكن يجب تحديد الامور : فالصحافة والاعلام الرسمي لا يتوقفان عن تاكيد اجرام المتهمين، كما أن وزير العدل قد قرأ جوابا على سؤال قرار الاتهام وتبناه دون تحفظ . ولكن بالمقابل يستطيع المتهمون التكلم في المحكمة. وقد استطاعوا دون أن تقاطعهم النيابة العامة او رئيس المحكمة أن يصفوا بدقة ظروف اعتقالهم والتعذيب الذي تعرضوا له خلال أسابيع بل أشهر والذي لا يزال بعضهم يحمل أثاره على أجسادهم . انها ليبرالية مضحكة تلك التي تسمح لرجال موقوفين منذ أكثر من عام أن يتكلموا بضع دقائق تحت مراقبة رجال الشرطة وهم لا يرتابهم اي وهم حول الحكم الذي سيصدر عليهم والذي يقال انه قد نقرر سلفا . ولا نتناول الشرعية والعلانية الا ما حصل بعد ١٤ حزيران ١٩٧١ . كل ما سبق التوقيف من تحقيق عسكري وتحقيق امام محكمة مراكش ، والصفقات مع اسبانيا والمفاوضات مع الجزائر وتونس هي طي الكتمان . ولا ذكر في أي مكان لظروف التحقيق مع المتهمين ، أو للاماكن التي اعتقلوا فيها طوال مدة التوقيف . وكل المتهمين الذين تكلموا حتى الان يؤكدون أنهم قد عذبوا بوحشية . وبالنسبة لبعضهم فان حفلات التعذيب قد استمرت اسابيع في « قصور » أوفقير مع انهم كانوا قد اعترفوا بكل شيء . كما أن احد المعتقلين مجاهد قاسم قد مات . فادعت الشرطة انه مات من الارهاق ، وذكرت في تقريرها « فمجاهد قاسم بعدما طورد من مخابئه الثلاثة اغادير صافي ، وبوجاد حيث كان يختبيء منذ فترة وعندما وصل الى الدار البيضاء بعد أن مر بخنيفرة ووكناس وجد الشرطة بانتظاره . ولم يجر استجوابه نظرا للوضع السيء الذي كان فيه بعد أن أنهك من جراء المسافات التي قطعها خاصة وأنه مريض . وعندما طال مرضه تقرر نقله الى المستشفى في الرباط حيث لم يلبث أن فارق الحياة أياما قليلة بعد ذلك » أن التحديدات التي يعطيها تقرير الشرطة ذات مدلول : أنه لم يحقق معه ولكن الشرطة قد أمهلت نفسها معه وقتا طويلا (كم ؟) قبل أن تلاحظ أن مرضه يطول . وقبل أن تنقله الى المستشفى . كما ان اغفالات التقرير ذات دلالة ايضا . فلا ذكر لاي تاريخ ، لا تاريخ التوقيف ولا تاريخ النقل الى المستشفى . أن بعض المعتقلين يؤكدون أنهم التقوا بمجاهد قاسم في السجن. من نصدق ؟ من الصعب على كل حال نظرا لاطار القضية اعطاء شرطة أوفقير الحق عند حصول الشك .

ولكن هناك ما هو اخطر من ذلك ، ان المعتقلين الموجودين في مراكش قد أوقفوا كما راينا ، في ثلاثة أوقات مختلفة . في الواقع منذ كانون الاول ١٩٦٩ ، وحسب هدف التحقيق ، جرت عدة مئات من الاعتقالات اي من عمليات الخطف ، من ٨٠٠ الى ألف حسب المصادر . أطلق سراح ٤٠٠ مشبوه خلال التحقيق . فاذا أضفنا عليهم ١٣٩ متهما يحاكمون الان ، لم نزل بعيدين عن العدد الاول . ما هو مصير الاخرين ؟ ان اسوأ الاشاعات تتداول حول هذا الموضوع وأن المحاكمة الكبيرة لم تعلمنا الكثير حول هذه

بقلم :

مارك كرافتز

ترجمة الحرية

القضية . (٥)

اختار القصر الملكي بشكل متعمد قيام محاكمة تحترم ، نسبيا ، الشرعية الشكلية واهتم للجانب الاعلامي. فللمحاكمة هدف واضح هو تشتيت قسم من المعارضة . ولكن هناك صعوبات تعترض ذلك . يجب أن تبقى رواية المؤامرة قائمة وأن تكون الى حد ما معقولة . فالنظام يملك خبرة طويلة في المؤامرات ويعلم أن من السهل رد التهمة اليه بأنه يحاكم المتهمين بسبب ارائهم تحت ستار محاكمتهم بتهمة المؤامرة . ولا يبقى أي شك حول نوايا الحكم اذا علمنا أن محمد اليازجي موجود في قفص الاتهام مع أن محاضر الشرطة لا تاتي على ذكره رغم كونه أحد مسؤولي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. فالحكومة تقوم بحملة دعائية واسعة لتغطية القصة وردع أي اتهام يمكن أن يوجه اليها رغم ان ذلك يضطرها الى التحمل المؤقت لصحيفتي المعارضة اللتين تسامحان ، بحكم وجودهما في المناورة . وقد صرح أحد ممثلي الحكومة للصحافيين « ان ما ناخذه على هؤلاء الرجال هو أنهم أرادوا أن يحلوا بالعنف وبتنظيم وأساليب سرية قضايا يجب نقاشها في العلن » .

وأضاف « لو كانت لهم الجرأة في التعبير عن ارائهم في صحيفة لما كانوا ملاحقين اليوم . ولكنهم لم يفعلوا ذلك لانهم يعلمون أن أحدا في المغرب لن يؤيدهم . ان موقفهم هو موقف اشخاص أدركوا اليأس من جراء عزلتهم » . ولسوء طالع هذا الموظف أن تصريحه جاء بعد الاستماع الى حبيب فرقاني رئيس التحرير السابق للصحيفة العربية للاتحاد الوطني للقوى الشعبية « المحرر » والتي منعها النظام . ولكن المناورة ليست محض شكلية . فالقصر بحاجة لمظاهر الشرعية هذه ليست فقط لتحسين صورته في الخارج بعد خمسة أعوام من الملكية المطلقة ، ولكن كمخرج للصراعات المتفجرة في الجهاز الحاكم . او دراسة سريعة لهذا الوضع السياسي ستسمح لنا بفهم الدور المعطى للمحاكمات .

أنهى القصر في تموز ١٩٧٠ حالة الطوارىء التي كانت قائمة في المغرب منذ القمع الدموي لانتفاضة الدار البيضاء في اذار ١٩٦٥ . وكانت كل الحريات العامة قد الغيت خلال هذه السنوات . وقد وضع دستور جديد للمملكة يقول عنه موريس دو فرجيه ، الذي كان مؤيدا لدستور ١٩٦٢ « بانه يقيم مملكة شبه مطلقة يحاول تقنيعها خلف ما يوصف بالتمثيل الوطني » . وجاءت نتائج الاستفتاء الذي أقر فيه الدستور مرتفعة لدرجة أن مسؤولي النظام قد وجدوا حرجا في اعلان النتيجة (٩٨ر٧ بالمئة نعم مع أن جميع المنظمات الوطنية والتقدمية بما فيها حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية قد دعت للتصويت بلا) . أما مجلس النواب الذي قاطع انتخابه معارضو الاستفتاء فقد « انتخبه » ناخبون وهميون . والواقع انهم معينون من قبل أجهزة وزارة الداخلية. والمجلس ليس سوى هيئة توافق على رغبات القصر . ويتندر الشعب المغربي باعضاء المجلس بقوله : أن سبب غلاء الغنم في العيد الكبير يعود الى كون كل الغنم موجود في مجلس النواب . والجميع يعلم في المغرب وفي الخارج أن النواب لا ينوبون عن أحد . وذلك يتعدى كونه مساسا بكرامة الحسن الثاني ، انه دليل وجود أزمة داخلية خطيرة .فالسلطة الديكتاتورية التي لا يحدها شيء لا تخلو من التصدع والتناقض . واذا لم يمكن العثور على مؤامرات في مراكش فمن المؤكد أنه يمكن العثور عليها في القصر : الجميع يتآمرون على الجميع . فالكل من أجهزة الشرطة المتعددة اي الجيش الى الوزراء الى حاشية الملك الى كبار الموظفين يلعب لعبته الخاصة، ويجمع المال بالمضاربة والرشوة ، والجميع خائفون ولا يثقون ببعضهم البعض وقد عزل مؤخرا أربع وزراء وعدد من كبار الموظفين على أثر قضية رشوة ضخمة لم يجنب فيها القصر نفسه .

والعزل على كل حال بقي شكليا اذا لم يتخذ بحق الوزراء أي تدبير . في هذا الوقت بالذات يزداد وضع المغرب سوءا من الناحية الاقتصادية فدخل البلاد يتقهقر : وقد تكلم أحد الاقتصاديين المغاربة « لحبابي » عن « بلد يسير نحو التخلف » . فالتفتت لا يصيب فقط الامن الداخلي . ان الدولة نفسها تتفتت وقد تنحصر في جهاز القمع وحده الذي يشرف عليه الوزير صاحب النفوذ المطلق أوفقير . فالملك في هذا الوضع يمكن أن يبقى الحاكم مما يمكن أن يصبح رهينة . اختفت المعارضة من الصراع السياسي الداخلي بعد ما قام الملك بالمستحيل لتصفيتها . فالحكم بحاجة ان لم يكن لسياسة بديلة فعلى الاقل لرجال جدد . أين يمكن العثور عليهم خارج المعارضة ؟ خاصة وان المعارضة تعم كل القوى الوطنية المغربية . فالمناورات الانتخابية الساخرة التي جرت صيف ١٩٧٠ قد دفعت بحزب الاستقلال وهو الجزء المحافظ من الحركة الوطنية الى معسكر اعداء السلطة الى جانب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . فشكل الحزبان معا منذ عام جبهة وطنية « الكتلة الوطنية »وهي برغم قدرتها المحدودة على المبادرة مثال على فشل الانفتاح السياسي الذي يقوم به القصر . والكتلة بوضعها الحالي غير صلبة فانها تقتصر على القيادات . ولم تتحقق الامال التي عقدت على تشكيلها ولم تقم بعد مضي عام على انشائها أي مبادرة سياسية جماهيرية ، ولم تستتبع برنامجها التاسيسي باي عمل فعلي بين العمال والفلاحين . لذا فان رجال القصر لا يعتبرونها بمنأى عن تناقضات داخلية بوسعهم الاستفادة منها . في هذا الاطار تتخذ المواجهة الديمقراطية كمحاكمات مراكش دورا مزدوجا : من جهة تعبر السلطة عن ارادتها « للولوج باللعبة » من زاوية احترام الشرعية والسماح بوجود معارضة لا تطرح مشكلة النظام برمته وتعبر عن رأيها ضمن حدود معينة ، ومن ناحية ثانية جس نبض قوة المعارضة بالنسبة لمشاريعها ووحدتها الداخلية وامكانياتها على التحرك . فلو كانت هذه المحاكمات مزورة علنا لا تسمح للدفاع أن يقوم بمهمته وفق القوانين لكانت ترسخت وحدة جميع الاطراف المعارضة . ولكن حصل عكس ذلك : فاحترام حقوق المتهمين والدعاية التي هللت لمرافعات مراكش شجعت الميول الوسطية . وطالما كانت ظروف المحاكمات لا تحتم تضامنات بدئية فانها جعلت حقل المناورات يتسع . ليس هناك أي شيء يدل على صحة حسابات القصر أو خطاها . فحتى اثناء المحاكمة لم توجه أي تهمة مباشرة للنظام من قبل المحامين ولا من قبل المدعى عليهم أنفسهم . وسنمكننا متابعة المرافعات من توضيح المواقف السياسية المتواجدة ولكن لا يجب الحكم عليها مسبقا .

اذا كانت الافتراضات السابقة غير مؤكدة فان الشيء الذي لا شك فيه هو تصميم الملكية على تامين استمرارها . ان «الطبخات» الداخلية لا تهم الا الطبقة الحاكمة . أما الدعاية التي تقوم حول المحاكمات فتهم شعب المغرب بأسره . تحاول الدولة من خلال جعل هذه المحاكمات قضية هامة ضخمة أن ترسخ في أذهان الشعب هيبة سلطتها وقوة جهازها البوليسي . أن ما تريده هو الارهاب . ان اللامنطق الذي يتميز به تقارير البوليس ياخذ هنا كل معناه الفعلي : ليس من الضروري أن تكون تهمة التآمر مبررة أم لا ، بل يجب أن يبرهن أن كل محاولة لانشاء تنظيم لا يدور بفلك القصر ليست فقط مهددة بالقمع بل هي فاشلة قبل نشوئها : ان البوليس يعلم كل شيء ويرى كل شيء ويتدخل عندما يشاء وحيث يشاء . فلو افترضنا أن التهمة صحيحة لم يكن النظام معرضا للخطر فعلا . أن تفحصا سريعا للاسلحة التي صودرت كأدلة للجريمة تؤكد ما نقول : بعض المسدسات من الطراز القديم ، قنبلتان يدويتان ، رشيش وقنبلة مسيلة للدموع : هذه هي كل جبخانة المؤامرة . من أين السلاح ؟ من الواضح أنها من أيام حرب التحرير وواضح أيضا أنها لم تستخدم منذ ذلك الحين . خلال الاسبوع الثاني للمرافعات عرضت القنبلة المسيلة للدموع بشكل مسرحي . ولكن بعد الفحص تبين أنها من صنع عام ١٩٣٦ والحلقة من طراز عام ١٩٤٠ والمفجر من عام ١٩٥٤ . لقد أصر رئيس المحكمة على أن هذه القطعة « المتحفية » صالحة ، وكنا على استعداد للاخذ برأيه فامر بفك القطعة دون أن يرى ضرورة لتسجيل العملية بمحضر . هذا تفصيل ثانوي ولكنه ضروري لنستطيع تقييم المعدات المعروفة . ليس من السهل الاعتقاد أن ما نراه من معدات وأسلحة هو الجهاز الكامل لمنظمة سرية تهيء للثورة في المغرب . بل هناك أكثر من ذلك : اذا كان هناك « مؤامرة » فلم يكن ثمة أية بادرة لتنفيذها . اذن هذا بالفعل قمع « احتياطي». احتياطي من ماذا ؟ من المؤامرة ؟ بالطبع لا ! كان البوليس على علم بكل شيء من خلال « المنادي » ، وكل الذين قاموا بعمل ما بمستويات مختلفة اثناء التحقيق . لم يكن على البوليس سوى الانتظار . ان المحاكمات أو بالاحرى العملية السياسية الجارية ، تهدف الى شيء اخر .



الملك الحسن

وصل التازم الاجتماعي في المغرب الى درجة ان كل شيء كان ممكنا . ان اعتماد العمل العنيف هو المنفذ الوحيد أمام الفلاحين المطرودين من أراضيهم بواسطة المضاربة العقارية . وأمام العمال المطرودين من عملهم بسبب خروج رؤوس الاموال ، وأمام الشبيبة (٥٠ بالمئة من سكان المغرب دون الـ ٤٠ سنة) المطرودة من المدارس والعاطلة عن العمل . أن شبح انتفاضات الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ يخيم فوق النظام . كل شهر هناك انتفاضة في منطقة أو أخرى . لقد اتسم العام الماضي بالاضرابات العنيفة في المناجم وبعمليات احتلال للاراضي من قبل الفلاحين وبالاضرابات المتوالية في الثانويات والجامعات . وبالطبع لم تأت الصحافة على ذكر اي شيء عن هذه الاحداث . لقد كان هناك بعض الخروج عن هذه القاعدة : لم نتمكن السلطة من طمس الانتفاضة الفلاحية في المغرب في كانون الاول الماضي . لقد حاول فلاحو منطقة أولاد خليفة في مقاطعة القنطرة أن يجابهوا عملية استملاك الاراضي من قبل رجال الاقطاع باحتلال الاراضي والممتلكات. فقمعتهم قوات الامن وكانت النتيجة الرسمية ٦ قتلى (وتقول المصادر العليمة ان هناك عشرين قتيلا) . وفي الرباط أثناء تظاهرة طلابية قرب المدينة الجامعية أطلق البوليس النار وكانت النتيجة ثلاثة جرحى خطرين .

هذه هي الاخبار المعروفة عامة . وهناك كل الاخرين .لقد كانت هذه الحركات مبعثرة لا يحكمها أي رابط : انتفاضات عنيفة ومباشرة ضد الاحتكارات والبؤس . وليس هناك أي صلة بين متهمي مراكش وهذه الانتفاضات . والتهم الملصقة بهم لا علاقة لها بهذه التحركات ولكنهم جزء من هؤلاء الفلاحين البؤساء والعمال العاطلين عن العمل والطلاب يمكن الشعب المغربي أن يقوي نفسه من خلالهم . أن وجود تنظيم حتى بدائي يشكل تهديدا للنظام بتأمين رابط بين هذه الانتفاضات المبعثرة ووحدة سياسية منظمة .

يجب أن لا يغيب عن ذهننا أننا أمام نظام قمعي ذي نظرة بوليسية للتاريخ لا يحمل عناء اعطاء نفسه مبررا ايديولوجيا .

ان تتبع الاحداث كاف في المنطق البوليسي لتبيان برهان ما . فمن جبهة انتفاضات لا يعلم أحد اين ومتى ربما ستحدث ، ولكنها دائما موجودة بشكل جنيني ومن جهة ثانية ينظمون انفسهم لاهداف سياسية ، بينهم مناضلون وطنيون سابقون ذو ماض مجيد : البصري وبونيلات (آجار) وجبلي ، بن سعيد ، ضباطا .. هؤلاء ذوو الاسماء المعروفة في المغرب . ربما كانت الاشياء أكثر تعقيدا ولكن بالنسبة للشرطة وللقصر هذا يكفي : يجب تسديد ضربة عنيفة وقاتلة ليس لخنق كل انتفاضة بل لتبيان أنها سائرة حتما في طريق مسدود .

عندما يجري الحديث عن الديمقراطية والشرعيةلا يتجاوزون ذلكحدود المحكمة. هناك مناضلون ثوريون في المغرب يخوضون حاليا هذه التجربة . انهم في سجون لانهموزعوا بيانات في مراكش تفضح « سياسة السدود » أي المضاربة العقارية وغلاء المعيشةومحاكمات المئة وثلاثة وتسعين . وهم يتوقعون أحكاما من سنتين الى خمس سنوات من السجن . انهم مناضلون شباب (متوسط العمر ٢٠ سنة) ولا تؤخذ عليهم فقط عملية طبع وتوزيع بيانات — هذا يعني جنحة في المغرب بالاستناد الى قانون فرنسي صادر عام ٣٥ وما بدل فيه سوى المقدمة عام ٦٩ — بل التهجم على النظام في هذه البيانات والسعي لاعادة انشاء احزاب ممنوعة (ربما حزب شيوعي مغربي) ولانهم يؤكدون على حاجة الشعب المغربي لتنظيم ثوري جدي . هذه الملاحقات التي بدأت منذ الثالث من حزيران ١٩٧١ كانت قد سبقتها اخرى في فاس والرباط خصوصا ولكنها لم تنته بتهم محددة ، وهي تدل على أن الصراع السياسي في المغرب حتى ولو كان في وضع جنيني ياخذ حاليا سياقا جديدا .

من الان ولفترة هناك احتمال فشل نهائي لسياسة القصر المزدوجة بين الشرعية والقمع البوليسي . لم نصل بعد الى ذلك ولكن منذ الان يتوجب على القصر المناورة بحذاقة ، ان أوفقير ورجاله يمكنهم أن يلعبوا دور الحكم كما بوسعهم أن ينبثقوا كثيرا من أزمة الحكم .

أما الملك فهو المنتفع الاكبر من تخاذل المعارضة التقليدية . لم تتمكن القوى التقدمية حتى الآن — وهي تعاني من القمع منذ أكثر من عشر سنوات — ان تجابه مناورات القصر وقمعه البوليسي مجابهة سياسية جماهيرية . ولم تتمكن من الخروج عن أستراتيجية « مجموعات ضغط » من فوق وهي تعتبر ان العمل السياسي الاوحد مهما كان شكله ، هو المفاوضات مع القصر .

أن المتهمين الذين يحاكمون في مراكش يتمتعون بمزايا المناضلين الفعليين التي تميز عناصر القوى التقدمية المغربية . ان الوضع بالنسبة لهم هو كما كان سنة ١٩٥٠ لذلك فانهم على استعداد للتضحية بحياتهم لتامين استغلال بلدهم .

ولكن هل شروط المعركة حاليا هي كما كانت عليه عند الصراع من أجل التحرير الوطني ؟ وهل هي الشروط الستراتيجية للمعركة الثورية في مغرب ١٩٧١ ؟ فعلى هامش المحاكمات وما تمثله من مغزى سياسي تلك هي الاسئلة الحيوية المطروحة .

« انتهى »



أوفقير

٤ — صودرت كل من هاتين الصحيفتين مرة واحدة منذ ١٣ حزيران . « الاوبينيون » في ٢ تموز و « العلم » في ٨ تموز . ولكن لا يبدو أن لذلك علاقة بنقل وقائع المحاكمة .

٥ — عوض البرهان هناك اشارة، استطعت في مراكش أن أسأل موظفا كبيرا حول عمليات الخطف ، خاصة خطف محمد اليازجي التي تحدثت عنه الصحف العالمية بكثرة في حينه . فأجابني : « مم تشتكي ، انه حي » .



العالم

الحركة الشعبية في ايران بين ادعاءات الشاه والواقع

يحتفل شاه ايران في هذه الفترة بذكرى مرور ٢٥٠٠ عام على تأسيس الامبراطورية الفارسية ، وقد دعا اليها معظم ملوك ورؤساء العالم . والحفل كما تقول الانباء ، هو صورة مثالية للبذخ والترف الذي تعيشه الطبقة الحاكمة في ايران على حساب الشعب الايراني الفقير ، حيث يشكل الفلاحون ٦١ بالمئة من سكان البلاد .

الا ان هدية الشعب الايراني ، للشاه كانت هذه المرة ، بدايات نشيطة للكفاح المسلح ، بدأت تباشيرها في طهران العاصمة ، حيث اعلن في الخامس من تشرين الاول عن اشتباك مسلح بين الشرطة ، ومسلحين مجهولين ، راح ضحيته شرطي ومدني ، وجرح ثمانية اشخاص . وكان هذا هو الحادث الثالث الذي اعلن عنه خلال اسبوع واحد . وكانت حصيلة الاشتباك مقتل اربعة من الثوريين واحد عملاء « السافاك » (البوليس السياسي) .

فايران البلد الفقير ، الذي يعتمد على البترول كمصدر رئيسي ، هو أوضح صورة عن البلد الذي يعاني من التبعية للامبريالية الاميركية ، والذي تحكمه برجوازية كومبرادورية عميلة . قامت ببعض الاصلاحات الداخلية ، وساهمت في بعض صناعات التركيب بالاشتراك مع الراسمال الاجنبي . الا ان هذه الاصلاحات تظل بهدف توسيع السوق وفتح المجال امام الاستثمارات الرأسمالية لتربح اكثر .

في مواجهة هذه الطبقة بدأ تململ واضح يظهر لدى القوى الشعبية ، وبدات المعارضة تتخذ شكلا جديدا ، يتجه الى الاخذ بالكفاح المسلح طريقا للتحرر .

ان حكم الشاه يتخذ من القمع مسألة بارزة في سياسته . ومنظمة « السافاك » (البوليس السياسي) خير ما ينطبق عن هذا القمع ، وما يلاقيه الموقوفون من صنوف التعذيب والقهر . الا ان الشاه ينفي ذلك ، ويعترف ان لديه اساليب حديثة للاستجواب . وعندما يؤكد له مراسل صحيفة اللوموند ان مصادر عديدة تؤكد ذلك يجيب بغيظ : هذا افتراء ..

وفي مرافعة امام المحكمة العسكرية لاحد ابرز المتهمين من مجموعة « الثمانية عشرة » * او « مجموعة فلسطين » ، ويدعى : شكر الله بكانجاد ، في هذه المرافعة يفضح المناضل الايراني طبيعة نظام الحكم في بلاده ، ويكشف معنى الاصلاحات التي قام بها النظام ، ثم يتحدث عن العلاقة العميقة بين النضال في فلسطين والنضال في ايران كنضال ضد عدو واحد مشترك هو الامبريالية والصهيونية . وفي هذه المرافعة يكشف وجه القمع في بلاده ويؤكد أن لا خلاص للانسانية ولبلاده الا بالنضال في سبيل التحرر وتحت رايات الماركسية — اللينينية . وفي ما يلي مقتطفات من مرافعته : المرافعة الاخيرة لبانكانجاد أحد أبرز المتهمين من مجموعة الثمانية عشرة (مجموعة فلسطين) .

* مجموعة « الثمانية عشرة » او « مجموعة فلسطين » مجموعة من الشبان تمكنوا من الاتحاد ثم قرروا الالتحاق بالثورة الفلسطينية . الا انهم اعتقلوا بتهمة « التآمر ضد أمن الدولة وسلامتها » وكان ذلك في كانون الثاني ١٩٧٠ . وجرت محاكمتهم بعد سنة اي في كانون الثاني ١٩٧١ .

(...) ان السلطات الايرانية ، اذ تحاكمنا وتديننا فانها تحاكم وتدين تضامن الشعب الايراني مع الشعب الفلسطيني ، ورغبة الايراني في تحرر فلسطين من نير الامبريالية والصهيونية .

واذا كنا نحاكم اليوم أمام هذه المحكمة ، فلان الحكومة الايرانية هي حكومة عميلة في خدمة الرأسماليين الغربيين والامبريالية البريطانية والاميركية — (...)

فجهود القوى التقدمية في سنوات ١٩٤١ — ١٩٥١ والنضال المعادي للاستعمار الذي خاضه الشعب الايراني ، قد أدت الى قيام الحكومة الوطنية للدكتور مصدق . ولكن الانقلاب الرجعي في اب ١٩٥٣ ، الذي تحقق بمساعدة الدولارات الاميركية والسياسيين الانكليز وعملائهم الايرانيين قد فتح الطريق امام الاميركيين : العقود البترولية مع الكارتيل الدولي للبترول ، الدخول في حلف بغداد الاستعماري (سمي في ما بعد حلف السنتو) ، ومختلف العقود الاقتصادية والسياسية التي اقيمت مع اميركا وبريطانيا ، قد وضعت ايران اكثر واكثر في التبعية للولايات المتحدة . ولكن بالنسبة للامبرياليين ، كل هذا لم يكن كافيا : فمصالحهم كانت تقتضي تحويل ايران سياسيا الى مقبرة ، او حسب تعبيرهم الخاص الى « جزيرة من الهدوء » . اقتصاديا كان يجب أن تكون التبعية كاملة بحيث يصبح الخطر من كسر القيود الاستعمارية امرا مستبعدا لزمن طويل . لهذه الاسباب هياوا لمسرحية الاصلاح الزراعي . أنا لن أقول شيئا عن المهازل السياسية او المسرحيات الانتخابية لسنة ١٩٦٠ ، ومجيء الدكتور اميني الى السلطة ، ورحلات قادة الحكومة في البلاد الخارجية . يكفي أن أقول ان الاصلاح الزراعي وكل الاجراءات الاخرى المعروفة باسم « الثورة البيضاء » لم تكن سوى عمل سياسي وليس اقتصاديا ، هدفه الاساسي توطيد جهاز السلطة ، وليس خلاص الفلاحين والعمال الشباب . مبدئيا فان مهمة الاصلاحية هي تحطيم الشروط الثورية وتوطيد الاستغلال والقمع .

فالاصلاح الزراعي كان يهدف من جهة الى تجنب خطر الانتفاضات الفلاحية ، والى عسكرة الريف الايراني ، ومن جهة اخرى الى توسيع السوق لتصريف المنتجات الصناعية الغربية ، والى خلق الشروط الافضل للسيطرة على مصادرنا الطبيعية ، وعلى موادنا الاولية . ذلك انه بعد الاصلاح الزراعي بدأ الصياح عن « تصنيع ايران » ، ومع بناء بعض مصانع التركيب ابرزت ايران كبلد صناعي .

والواقع ، ان المنشآت الايرانية المظهر وجدت بواسطة منشآت اميركية وبريطانية وغيرها . ففيها مثلا ، يقام بتركيب بعض اقسام السيارات المصنوعة في الخارج ، وهذا الانتاج يدفع الى السوق كما لو كان انتاجا ايرانيا : وبذلك فان الشركات الاوروبية والاميركية ، تعفى من دفع الضرائب والرسوم الجمركية .

وبالرغم من كل هذه الدعاية حول التصنيع في ايران ، فان العالم كله يعلم ان انشاء بعض مصانع التركيب هو حجة غربية لادعاء التصنيع في ايران . في الواقع ان التقدم الذي تحاول الحكومة ان تكون دافعه ، لا يتجاوب الا مع المصالح الامبريالية ، وايديولوجية الاستهلاك تتجه الى تحويل الايرانيين الى مستهلكي منتجات الشركات ذات الراسمال المختلط . فزيادة الاستهلاك ، لاجهزة الراديو ،

مرافعة شكر الله بكانجاد من مجموعة "فلسطين"

والتلفزيون والبرادات والسيارات ، ومكيفات التدفئة ، ومنتوجات التجميل ، وجوارب النايلون ، لا يمكن أن تعتبر دليلا على النمو الاقتصادي . ففي ايران ، لا تشكل الطبقة ذات الامتيازات ، والحكام جزءا من الشعب ، وهم الممثلون المباشرون لمصالح الراسمال الغربي . هذه الطبقة لا تتفق مصالحها ومصالح أغلبية الشعب ، انها البرجوازية الكومبرادورية عميلة الرأسمال الغربي . فغناها وقوتها مستمدان مباشرة من ضعف البرجوازية الوطنية ، والبرجوازية الصغيرة الايرانية . والبرجوازية الكومبرادورية تمسك بيدها كل السلطات . رؤوس الاموال الاجنبية تتحرك بمعاونتها ومشاركتها واشرافها . فالفرص متاحة بشكل كبير للاجنبي . هذه هي طبيعة الطبقة التي تزعم قيامها « بالثورة الوطنية » وتوجيه « القفزة الاقتصادية » في ايران . يمكن أن تقول لو ان نتيجة نشاطات الحكومة في السنوات الاخيرة كانت القضاء على الاقطاعية . وجوابا اقول انه . لم يقض على الاقطاعية واذا كانت الاقطاعية قد اضعفت فليس ذلك بسبب نظام وطني وبرجوازية وطنية . ولكن بسبب ان النظام تابع لمصالح طبقة تابعة للامبريالية .

واذا حكمنا على الوضع في ايران من خلال الاحصاءات والارقام والتقارير الحكومية لحسبنا انفسنا في الجنة . اذا لم نسر بين صفوف الشعب فانه لا يمكن فهم الجحيم الذي نعيش فيه ، (...) كنا نريد الذهاب الى فلسطين لنناضل ضد الامبريالية ، مصدر كل المتاعب لشعبنا وللشعوب المستعمرة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . ففلسطين هي النقطة الحاسمة في النضالات المعادية للامبريالية في هذه المنطقة من العالم ، ومفتاح الانهيار الحتمي للامبريالية انما يتمثل في نضالات التحرر هذه . القرن العشرون وتاريخه يتلخصان بانهيار الامبراطوريات . ففي خلال هذا القرن سقطت الامبراطوريات الاستعمارية البريطانية والفرنسية . ولم يبق سوى امبراطورية واحدة فرضت نفسها على العالم بفضل قوتها التقنية وغناها ، هي الامبراطورية الاميركية . فالولايات المتحدة هي قنمة الامبريالية العالمية ، واحدى المكونات الاساسية لنضال الفلسطينيين هي النضال ضد الامبريالية الاميركية . فالنضال ضد الاحتكارية الاميركية والنضال ضد الولايات المتحدة الاميركية ، هو نضال من أجل أن يؤخذ بعين الاعتبار ، في توزيع الثروات العالمية ، حصة المالكين الحقيقيين لهذه الثروات ، اي الشعوب الجائعة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ، من اجل أن لا يظل نظام التبادل العالمي على ما هو عليه ، حيث انه من اصل ١٨٥ مليار دولار للتجارة العالمية في ١٩٦٦ ، فان حصة البلاد الصناعية في الغرب هي ٦٨ بالمئة وحصة بلاد العالم الثالث هي ٢٠ بالمئة . فالامبريالية الاميركية تعمل ما بوسعها لتحافظ على فقر ثلاثة ارباع سكان الارض . (...)

أجل ، فمن أجل مواجهة الحدث الاكثر اجراما في تاريخ الانسانية ، اي الامبريالية الاميركية ، كنا ذاهبين الى فلسطين ، وشخصيا ، اقبل انني كنت ذاهبا لاكتسب التجربة بحيث استطيع العودة الى ايران والاستفادة منها في

« التحضير للمعركة » كما يحلو «للسافاك» أن تردد في ملفها .

لقد حكم علينا « السافاك » بتهمة التحضير لعمل ، يفترض اننا سنقوم به في ايران من هنا الى بضعة سنوات . وفي الواقع فقد حكم علينا بسبب افكارنا . وهذا ما يتنافى مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ونصوص الدستور الايراني نفسه ، ولذلك فهو عمل غير شرعي . جريمتنا هي أنه لدينا مفهوم لا تستسيغه الحكومة الايرانية ولا الامبريالية الاميركية . ففي ايران كل من يحمل مفهوما لا يقبله « السافاك » يجب أن يوقف ويمرر الى المحاكمة .

في تقرير السافاك وفي محضر الاتهام حاولوا البرهان على أن المتهمين كانوا شيوعيين . ولكن ليكون المرء شيوعيا عليه ان يملأ بعض الشروط ، وهذا ما لا يحققه احد من المتهمين . فالى جانب بعض الخصائص ، مثل امتلاك معرفة عميقة ، والشجاعة والانضباط الخ ... وهذا ما لا غنى عنه بالنسبة لشيوعي ، فان الشرط الاهم لتكون شيوعيا هو انتماؤك الى حزب شيوعي ، وللاسف فانا لا أملك هذا الشرط الاخير . هل تريد المحكمة أن تعرف اتجاهاتي الايديولوجية ؟ أنا ماركسي — لينيني وافخر بذلك . في الماضي كنت متدينا ، واثناء الحرب الاهلية ، التحقت بالجبهة الوطنية . وخلال سنوات ناضلت في حزب الامة الايراني الذي كان يشكل طرفا في الجبهة الوطنية ، وحيث كانت مفاهيمه قومية . واخيرا ، من خلال المعركة ، وبعد العديد من الدراسات والتأملات ، والعديد من الاعتقالات والسجن والتجارب العملية ، توصلت الى أن رخاء الامة الايرانية ، وتحرر الانسانية كلها ، لا يتحققان الا تحت رايات الماركسية — اللينينية ايديولوجية الجماهير الكادحة .

الحرية ! هذه الكلمة الجميلة والكبيرة أن احدا لا يستطيع نسيانها . كيف يشعر المرء بالحرية وسط شعوب تسجنها الديكتاتوريات ، والمجاعة والامية والارهاب ؟ النظام الرأسمالي يحكم ، كتلة واحدة ، الجائعين والاغنياء ، القانون الرأسمالي يؤكد هذه اللامساواة . القيم والاقتصاد الرأسمالي تحمي هذه العلاقة الغيرانسانية والغير طبيعية . فالارض المسماة بالوطن تحتوي على المجاعة والتخمة ، الحرية والعبودية ، المعتدي والمضطهد ، البؤس والغنى . ورائحة هذه القيم والقيم التي من نوعها تحز قلب الانسانية . لان الانسانية اليوم تتفهم هذه الحقيقة : طالما انه ما زال موجودا على الارض انسان مضطهد ، او سجين ، او جائع ، او مكبوت ، او انسان دون ثقافة ، فان الحرية تظل كلمة فارغة من المعنى والمضمون . (...)

أن الجيش الذي تشكلون قسما منه هو اداة قمع ضد المواطنين والمثقفين الايرانيين . منذ اثني عشر عاما استعمل كمطرقة بيد الاستعمار ضد الشعب الايراني . فدوره يتلخص بسحق اي نهوض وطني وتحرري للشعب ، وبالخنق الدموي لاية حركة هدفها تحرير ايران من النير الامبريالي . ووظيفته هي توقيف وسجن ومحاكمة وادانة المواطنين الايرانيين . وفي هذه الظروف فان الشعب الايراني مضطر للحفاظ على حقوقه ، باللجوء الى العنف . فالنظام الدكتاتوري في ايران يريد تحويل بلادنا الى مقبرة ، واظهار الهدوء المحفوف بالخوف ، كهدوء نتج عن الامن وعن الحالة الطبيعية . ولكنه لن يصل الى هدفه ابدا .

سمتا الهجمة السعودية

حرب المواقع ضد بريطانيا في الخليج وتصعيد الردة المضادة للثورة في اليمن

بين زيارة الملك فيصل للقاهرة في حزيران (يونيو) الماضي وزيارته الأخيرة لبيروت اكثر من اربعة اشهر شهدت نشاطا محموما يحاول النظام السعودي ان يستكمل فيه هجمته على صعيد المنطقة ككل . وكل الدلائل تشير الى أن تناسب القوى في المنطقة بين المعسكر الاستعماري — الرجعي من جهة ، وأنظمة برجوازية الدولة ، ومعها الاتحاد السوفياتي ، من جهة ثانية معرض الآن لعملية تحويل واسعة وشاملة تتجه الى تغليب الطرف الاستعماري — الرجعي على نحو نهائي .

ان رحلة الاشهر الاخيرة قد شهدت عددا من الاحداث المصيرية على طريق هذا التحول . فقد كرست زيارة فيصل للقاهرة النظام السعودي وسيطا بين « العرب » واميركا ، وبين القاهرة وعمان ، وبين حركة المقاومة والنظام الهاشمي . وقد وظفت هذه الوساطة ، ولا زالت توظف ، في مجال تامين الزعامة الفيصلية على المنطقة بوصفه المحاور الوحيد المقبول لدى الغرب — هذا الغرب الذي باتت انظمة برجوازية الدولة تقر بانه وحده مفتاح التسوية السلمية ، لانه وحده القادر على الضغط على اسرائيل . كما توظف الوساطة لتصفية من يمكن تصفيته وتقييد من يمكن تقييده من منظمات المقاومة الفلسطينية ، واطلاق يد الرجعيتين ، القديمة والجديدة ، في حملة مسعورة ضد القوى الفعلية والمناهضة للاستعمار في المنطقة بحجة « مكافحة الشيوعية » واصحاب « المبادىء الهدامة » .

كذلك شهدت الاشهر الاخيرة صراع الاجنحة في مصر ومجازر الزمرة الفاشية في السودان والشرخ العميق الذي احدثته في العلاقة بين انظمة الاتحاد الثلاثي والاتحاد السوفياتي . مما دفع بالتحريفية السوفياتية الى بدء مراجعة ، لو طفيفة ، لسياستها العربية . كان من ابرز اوجهها التحرر من المراهنة على محور القاهرة — طرابلس — دمشق ، والبحث عن حلفاء جدد . في هذا الاطار تمت زيارة كوسيفين للمغرب والجزائر . وليس صدفة ان يستنح تلك الفرصة للغمز من قناة دول ميثاق طرابلس معلنا أن « العداء للشيوعية يعني دائما وفي كل مكان اضعاف الكفاح من اجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي » .

حرب المواقع في الخليج

الا ان ثمة وجهين للهجمة الاميركية — السعودية اذا كانا اقل بروزا من الدور العربي العام الذي اخذ النظام الفيصلي يضطلع فيه من خلال القضية الفلسطينية ، فانهما ليسا اقل اهمية على الاطلاق . وهذان الوجهان هما : حرب المواقع مع الاستعمار البريطاني في الخليج وتصعيد الردة المضادة للثورة في اليمن .

شهدت الاشهر الاخيرة اعلان تاسيس اتحاد الامارات العربية و « استقلال » قطر والبحرين ، وانضمامهما ، مع سلطنة عمان ، الى الجامعة العربية والامم المتحدة . ما معنى هذه الاحداث بالنسبة لتوازن القوى في الجزيرة والخليج ؟

لعل منطقة الخليج هي الوحيدة التي تشهد « حرب مواقع » بين الاستعمار البريطاني من جهة وايران والسعودية — ووراءهما اميركا — من جهة ثانية . فضمن سياق الانسحاب البريطاني وانحسار نفوذ الامبراطورية العجوز ، تشهد المنطقة ، في آن معا ، محاولات محدودة لبريطانيا في استبقاء نفوذها تقابلها محاولات ، محدودة هي أيضا ، لاميركا عبر عميليها المحليين ، السعودية وايران ، لانتزاع عدد متزايد من المواقع ومنع بريطانيا من الاحتفاظ بمواقعها القديمة .

جاءت ولادة اتحاد الامارات العربية الست خير معبر عن هذا الوضع . فقد حرم الاتحاد اولا باول من مساهمة البحرين وقطر . فاذا « باستقلال » هذه وتلك يعني سحبهما من تحت « دلفة » السيطرة البريطانية الى تحت « مزراب » السيطرة الاميركية — السعودية . واذا كان حرمان الاتحاد من اكبر قطرين يشكل تنازلا للسعودية ، فان حرمانه من رأس الخيمة ، تنازل لايران التي تطالب بجزر مضيق هرمز التابعة لهذه الامارة .

ومهما يكن من أمر ، فان تأسيس الاتحاد ، بالطريقة العرجاء التي تم فيها ، يبقى نجاحا محدودا لبريطانيا في الحفاظ على موقع قدم ما في المنطقة . وهذا ما سمح باعتباره انتكاسة ، ولو جزئية ، للطموح الاميركي — السعودي ، والسعودي منه بخاصة .

ويتراكض الطرفان لترسيخ المواقع . فتبيع بريطانيا كل طائراتها العسكرية التي كانت مرابطة في الشارقة الى « قوة دفاع ابو ظبي » . فابو ظبي ، ولا شك ، هي زعيمة الاتحاد السداسي والركن الاساسي للاستعمار البريطاني الجديد في الخليج . كما أن قوة دفاعها تشكل اقوى جيش بين جيوش امارات الساحل كلها . ولكن في الوقت الذي تمد فيه بريطانيا ابو ظبي بالاسلحة الهجومية ، فانها تخسر لاميركا قاعدتها السابقة في الشارقة ، فقد تسربت اخبار عن اتفاقية بين احدى شركات الطيران الاميركية « المدنية » وبين امارة الشارقة لاستئجار القاعدة .

الا ان استكمال حرب المواقع في الخليج لا يتم بدون حل الاشكال مع سلطنة عمان ، حيث يرزح ماض طويل على العلاقات بين البلدين ابرز ما فيه الخلاف حول واحة البريمي ومساندة السعودية — وشركات النفط الاميركية — لثورة الامام غالب بن علي في الجبل الاخضر ، بعمان الداخل ، عام ١٩٥٧ — ١٩٥٨ . ولهذا الغرض اجتمع وفدان عن الامامة والسلطنة برعاية الجامعة العربية في بيروت . وعلى الرغم من أن الوفدين لم يتوصلا الى اي اتفاق ، الا ان ذلك لم يمنع السعودية من التخلي عن تحفظاتها والقبول بانضمام سلطنة عمان ، الحاوية لقاعدتين عسكريتين بريطانيتين لا يشملهما قرار الانسحاب عام ١٩٧١ — الى الجامعة العربية والامم المتحدة . وحده صوت اليمن الديمقراطية ارتفع هنا وهناك منكرا بان السلطنة ليست بلدا مستقلا ، وبانها مرتبطة ببريطانيا باتفاقية « حماية » تجعل منها اكثر من مستعمرة فعلية !

في مقابل « حرب المواقع » في الخليج — التي يحكمها تناقض السياسة البريطانية نفسها بين رغبة في التمسك بمواقعها في الخليج وحاجة للتخلي عنها للاستعمار الاميركي ووكيليه المحليين ، السعودية وايران — شهدت الاشهر القليلة الماضية تصاعدا ملموسا في الردة المضادة للثورة في اليمن .

وهذا ما يمكن استقراؤه ، بالدرجة الاولى ، من التطورات في اليمن الشمالي . البلد تعصف به ازمة اقتصادية مستعصية ناجمة بالدرجة الاولى عن الاكلاف الباهظة للجيش ومصاريف « الاقطاع الجمهوري » ، مشايخ القبائل الرئيسية الذين يتقاضون معاشات ضخمة من الدولة ويملكون جيوشهم الخاصة ، بعضها مزود بالاسلحة الثقيلة (مدفعية ودبابات) . فكانت محاولة للتوفير — في عهد وزارة النعمان — استهدفت بعض الخدمات التربوية والاجتماعية ورواتب الموظفين بدلا من أن تستهدف موازنات القبائل والجيش . فأثارت هذه الاجراءات تذمر الاوساط البرجوازية الصغيرة في مدن اليمن . مما اضطر الارياني ، رئيس مجلس الرئاسة ، الى الاتيان بـ « رجل قوي » لم يكن الا العمري ، بطل المجازر الدموية في اب ١٩٦٨ ضد العناصر الديمقراطية الجمهورية الفعلية من ضباط وجنود وطنيين — خاصة في قوات الصاعقة — ونقابات عمالية وقوات المقاومة الشعبية .

والذي شكله العمري وزارة حرب ضد النظام الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . اذ عين عبد الله الاصنج زعيم جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل وقائد الردة المضادة للحكم الوطني في اليمن — وزيرا للخارجية . وعلى الرغم من خروج العمري غير المشرف من رئاسة الوزارة بعد اغتياله مواطنا يمنيا في صنعاء مما سمح للارياني بالتخلص منه ، فان تشكيل وزارة جديدة برئاسة محسن العيني لم يعدل كثيرا في الامر ، الا من حيث الشكل . فأعطيت للاصنج حقيبة وزارية اكثر استتارا هي حقيبة وزارة الاقتصاد . لكن التآمر على اليمن الديمقراطي الشعبي ظل مستمرا . وتوالت حملات كشف شبكات التخريب العاملة بتوجيه من تعز وصنعاء ، وبسلاح الماني أو أميركي مصدره السعودية .

طبعا ، لا زال التدخل السعودي المباشر في شؤون اليمن الديمقراطي مترافقا مع تدخلها غير المباشر عبر يمن المشايخ الاقطاعيين . ولا تزال الجبهة العريضة من عدن الى حضر موت مفتوحة ضد المرتزقة السعوديين .

عمان - الخليج العربي

وراء النزاع بين سلطنة عُمان وشركة وندل فيلبس للنفط
محاولة شركات النفط التخلص من الوسطاء

احتدم النزاع بين رجل الاعمال الاميركي وندل فيلبس — مؤسس شركة « وندل فيلبس اويل كومباني » النفطية — وبين سلطنة عمان حول امتياز للتنقيب عن النفط في عرض البحر . وكان فيلبس قد حصل على الامتياز — البالغة مساحته ٥٢٥ ميلا بين رأس الحد ورأس منجي على ساحل السلطنة — عام ١٩٦٥ من السلطان المخلوع سعيد بن تيمور ، وسحبه منه السلطان الحالي ، قابوس بن سعيد ، في الشهر الماضي .

وقد تذرع قابوس بتاخر فيلبس عن دفع الرسوم المترتبة عليه ، لكن هذا الاخير رد بان السلطنة لم تمنحه تاشيرة دخول للايفاء بالتزاماته . وأصدر بيانا يحذر الافراد والشركات والاحتكارات المعنية بالنفط من مغبة قبول الامتياز دون موافقته او موافقة شركته ، مهددا باللجوء الى القانون .

وعلى الرغم من أن الخلاف يبدو على أنه بين معطي الامتياز — سلطنة عمان — وبين صاحب الامتياز ، الا ان الدافع الفعلي وراءه هو محاولات الشركات النفطية الاحتكارية التخلص من الوسطاء وتجار الامتيازات . ووندل فيلبس من اكبرهم واكثرهم ازعاجا لشركات التنقيب والاستثمار في زمن تلاشت فيه الحاجة الى مثل هؤلاء الوسطاء بين الحكام وشركات النفط .

وندل فيلبس من رجالات « الفولكلور » الخاص بالاستعمار النفطي في عمان والخليج . بدأ كعالم اثار في بعثة جاءت الى السلطنة بحثا عن بقايا مدينة « سبأ » . وهناك توثقت صلاته بسعيد بن تيمور ، الذي عينه مستشارا له ومنحه امتيازات للتنقيب عن النفط في مساحات شاسعة من ظفار وسائر اجزاء السلطنة . ولم يجحد فيلبس ما انعم عليه . فتحول الى رجل علاقات عامة لسعيد بن تيمور تجاه الرأي العام العالمي . فأصدر اكثر من كتاب بالانكليزية يعدد فيه « امجاد » اسرة ال بو سعيد ويزور تاريخ عمان ونضالها الوطني الرائع ضد الغزاة الاجانب والسلاطين المستبدين . فتجده ، مثلا ، يكتب عشية اندلاع الكفاح المسلح في ظفار عام ١٩٦٥ :

« ... ان ظفار تنعم اليوم بالامن والازدهار وسكانها قوم مسالمون مطمئنون ومرتاحون (...) والسلطان (سعيد بن تيمور) يعامل ظفار وكأنها مزرعته الملكية الخاصة » .

وكان فيلبس يتخلى عن هذه الامتيازات لشركات نفط اوروبية واميركية في مقابل عمولة قدرها ٥ بالمئة . وبفضل امتيازات عمان وأرباحها تمكن من نيل امتيازات في اندونيسيا وليبيا وفنزويلا ، وتحول الى مليونير كبير .

الا ان مجيء قابوس بن سعيد الى الحكم كان مناسبة للتخلص من هذا الوسيط وعقد صفقات واتفاقات مباشرة بين شركات النفط والسلطنة ، لما فيه المنفعة الاضافية للطرفين . اللصوص الامبرياليون يتنازعون على حصة اكبر من الغنيمة . لكن النهب مستمر !



بعد زيارة السادات الاخيرة للاتحاد السوفياتي
مازال في الموقف المصري حلقة سوفياتية مفقودة

تمت زيارة الرئيس المصري الى الاتحاد السوفياتي ، تحت شعار ((الحسم)) قبل نهاية هذا العام . ذلك ، على الاقل ، هو المعنى الذي يحاول انور السادات ان يسبغه على مبادراته جميعا منذ تموز الفائت . لكن ما يؤخذ من تفاصيل الزيارة وما صدر عنها في البيان المشترك ، لا يدل فعلا على انها قدمت للسادات ما كان يبتغيه . بل ان الاخبار تواترت عن وجود خلاف بين الطرفين على الاسلوب الذي ينبغي اتباعه في مواجهة العدوان الاسرائيلي . وما يستطاع تناوله هو التباين بين ما اعلنه السادات في ذكرى ٢٣ يوليو الاخيرة (الحسم سلما او حربا هذا العام) وما جاء به البيان السوفياتي — المصري بعد محادثات موسكو في الاسبوع الماضي . ذلك أن خطاب ٢٣ يوليو لا يزال ، حتى اشعار اخر ، مدار المواقف المصرية العلنية من ((ازالة اثار العدوان)) .

حين تحدث السادات عن حسم الازمة قبل نهاية العام ((سلما أو حربا)) حرص على وضع مقاليد السلم في يد الولايات المتحدة الاميركية . كان حصول تحول جاد في الموقف الاميركي هو المنفذ الذي توجهت اليه الامال المصرية في الوصول الى صيغة سلمية للحل . لكن هذا التوجه لم يكن جديدا . فلقد باشره عبد الناصر منذ خطابه المعروف في أول ايار عام ١٩٧٠ . ولم يكن بين يدي الحكم المصري ، منذ ذلك الحين ، ضمانات موفورة تبرر المبالغة في ارتجاء التحول المطلوب من الولايات المتحدة . ثم جاءت التمخضات التي رافقت مشروع روجرز (من ضرب المقاومة الى توثيق العقد بين الرجعيتين القديمة والجديدة الى الغدر بالحركة الثورية في السودان) لتشير كلها الى أن الامبريالية الاميركية تتقاضى ثمن الهزال في موقف الانظمة العربية (وفي الموقف المصري خاصة) دون ان تقدم شيئا لقاء ذلك سوى المراوغة . ولم يكن الحكم المصري منذ البداية (وهذا ما كرره عبد الناصر والسادات) يرجو الكثير على يد التدخل الاميركي . لكنه لم يكن يملك ولوج مسلك اخر ، ولم يكن دافعه الى هذا المسلك رغبة في كسب ((الرأي العام العالمي)) . بل ان هذه الرغبة شكلت ستارا ممتازا لعجزه الاصيل عن استرداد الاراضي المغتصبة بقوة السلاح . لذلك ظل الحكم المصري يتبع وجهة أساسية هي التقرب المستمر من الولايات المتحدة . ولم يكن التقرب يقتصر على الليونة في الموقف من الازمة الناشئة عن العدوان .. كان يتعدى ذلك الى حد التحكم في الموقف الداخلي المصري وفي سياسة مصر العربية .. كان يشكل محورا لسياسة مصر كلها وكان حكام مصر ، رغم ذلك ، يرددون ان الامل في الحل السلمي — اي في تحول الموقف الاميركي — لا يتعدى الواحد بالمائة ، وان الحرب قادمة !..

في هذا السياق المستمر منذ عام ونصف العام ، كان ثمة حلقة مفقودة . فالولايات المتحدة تستطيع الانتظار ما دام خطر الجولة الحاسمة على القناة وفي سيناء ليس خطرا رهينا . وهي بانتظارها قد حققت مكاسب جمة حتى الان وما تزال ترجو — دون شك — تحقيق المزيد . والمكاسب المذكورة ذات وجوه مختلفة من ضرب الحركات الثورية في الوطن العربي الى توطيد الانظمة العميلة تبعا لذلك الى عودة القطب الامبريالي نحو موقع يستطيع منه — في مواجهة القطب السوفياتي — شد الانظمة الناصرية نحوه وتحويل سياستها في الداخل والخارج .

هذه المكاسب كلها تفرعت عن المكسب الرئيسي الذي أسفرت عنه الحرب : اقرار الانظمة العربية المبدئي لوجود اسرائيل واستعدادها لنكران الوجود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني الطامح الى تحرير وطنه .. اما المزيد الذي تريد الولايات المتحدة تحقيقه فهو يتعلق — عدا توطيد المكاسب الانفة الذكر وتجذيرها — بصيغة الصلح مع اسرائيل وبمطامح هذه الاخيرة في التوسع وبضمانات ((الامن)) الامبريالي في المنطقة كلها . ولا تخشى الولايات المتحدة ولا اسرائيل ، وهما تسعيان الى ذلك ، نشوب حرب استنزاف جديدة ، ما دام حصرها امرا ممكنا وما دامت لا تفضي الى هزيمة صهيونية بل تقتصر على القصف المتبادل بالطيران والتراشق بالمدفعية عبر قناة السويس . ما تخشاه الولايات المتحدة فعلا هو تجاوز الاتحاد السوفياتي لحدود الدعم الراهن الذي يقدمه لمصر ودخوله ، بصورة ما ، طرفا مباشرا في المعركة . ذلك ان مثل هذا الدخول يضع التوازن العالمي برمته على كف عفريت وينذر باتساع المواجهة لتشمل صراحة ، هذه المرة ، عملا في القوة النووية في العالم .

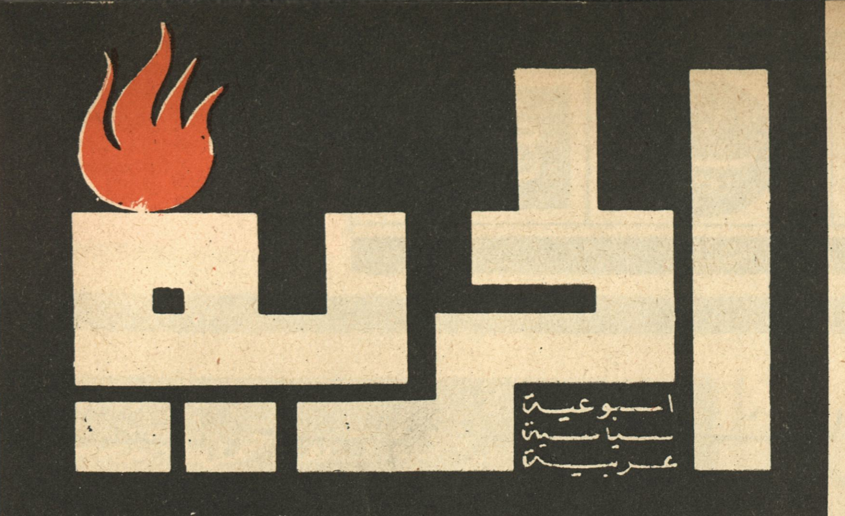
عليه فان الحلقة المفقودة في المسعى المصري لتحويل موقف الامبريالية الاميركية هي حلقة سوفياتية . ولا يعني هذا أن انور السادات يريد من الاتحاد السوفياتي دخول الحرب الى جانبه . فالسادات نفسه لا يريد الحرب اصلا ، الا اذا الجأه التصلب الاميركي — الصهيوني الى خوض قتال محدود يوظف نتائجه في مساعيه السلمية . ما يريده السادات من الاتحاد السوفياتي هو الوصول الى موقف سياسي ينطوي على تهديد محدد للولايات المتحدة بدفع مصر الى خوض جولة حاسمة ضد اسرائيل تكون غايتها تحرير سيناء ويكون الاتحاد السوفياتي مستعدا لدعم الجيش المصري فيها بالوسائل التي تكفل له الانتصار . اي أن الحكم المصري يريد من الاتحاد السوفياتي موقفا تضطر الولايات المتحدة ، بنتيجته ، الى تراجع شبيه بالتراجع الخروتشوفي أثناء ازمة الصواريخ في كوبا . وتحديد المهلة — اي تبني نظرية السادات حول عام الحسم — أمر لا بد منه في هذا الصدد . فهو وحده يضمن خروج الموقف السوفياتي من الحديث العام عن ((ازالة اثار العدوان)) و ((ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة)) الى التلويح بمبادرة محددة — ولو مصرية — غايتها تحقيق هذا ((الانسحاب)) وتلك ((الازالة)) . وهذا التلويح ، بدوره ، يعني أن غاية الدعم العسكري السوفياتي للجيش المصري لا تنحصر في الدفاع عن الداخل المصري ضد مزيد من اعمال العدوان الصهيونية ولا في الضغط المحدود لتعديل المواقف الاميركية — الصهيونية من الازمة ، بل تتعدى ذلك الى امكان حسم الازمة نفسها حسما عنيفا .

والعودة الى البيان المشترك الصادر عن محادثات السادات في موسكو تشير ، دون التباس ، الى فشل الزيارة في تحقيق غرضها الرئيسي هذا . فليس في البيان كلمة واحدة عن ((عام الحسم)) . والبيان يشير الى عزم مصر الاكيد ((على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧)) . هذه الجملة ، بما فيها من اعوجاج بياني ، ذات دلالة خاصة . فلا يفترض في مصر ان تؤكد عزمها على ((انسحاب)) اسرائيل ، بل على فرض انسحابها او على تحرير الاراضي من احتلالها . لكن الصيغة العوجاء ارادت ان تتحاشى بالذات هذا التلويح ((بالفرض)) أو ((بالاجبار)) أو ((بالتحرير)) الخ ... لئلا يكون في العبارة توريط لا يريده الطرف السوفياتي . ثم أن البيان حين يعلن ان الطرفين تبادلا الاراء ((حول اتخاذ خطوات مشتركة في المستقبل ..)) يضيف انه ((تم بصفة خاصة الاتفاق على الاجراءات الرامية الى استمرار تدعيم قدرة مصر العسكرية)) . هكذا يجتنب البيان كل تحديد يمكن تأويله على انه تجاوز لموقف الاتحاد السوفياتي التقليدي من الازمة او تشجيع لمصر على المضي في خط ((الانذارات الحاسمة)) الذي اعتمده السادات طوال الاشهر القليلة الماضية . عدا ذلك يفسح البيان كثيرا في المجال للحديث عن ((السلام العادل)) المبني ((على قرار مجلس الامن)) ، الخ .. الا انه لا يشير الى المساعي المبذولة لاعادة فتح القناة ، تحت رعاية الولايات المتحدة ، ولا يحدد بديلا ما للتسوية السلمية التي تواصل اسرائيل ((وضع العراقيل)) في وجه تحقيقها . ولا بأس هنا من اشارة ، ولو خرجت عما نحن بصدده ، الى استنكار البيان ((للحملات المعادية للشيوعية)) في الاقطار العربية . فهذا الاستنكار حين يصدر عن طرفين احدهما انور السادات لا يعود خاليا من بعض الغرابة .. هذا اقل ما يقال !..

اذن لا يزال هناك بعد الزيارة حلقة سوفياتية مفقودة في الموقف المصري . ولا يزال تحول الامبرياليين الاميركيين نحو ((الاعتدال)) شيئا صعب المنال . في اطار هذا الوضع يصبح فتح قناة السويس — اذا أمكن تحقيقه — خطوة نحو تجميد الازمة أعواما اخرى لا نحو حلها . فـ ((حرية الملاحة الدولية)) تصير اذ ذاك عقبة امام استئناف القتال ، اذا امعنت اسرائيل في رفض المطالب المصرية . والوصول الى اساس محدد لفتح القناة ينطوي على سلسلة من المراحل التي تنتهي الى الحل السلمي دون مراوغة ، امر مستبعد في هذا الظرف . ذلك أن الولايات المتحدة واسرائيل ما زالتا غير مضطرتين فعلا لتقديم هذا الاساس المحدد . لذا فان فتح القناة قد يمنح الحكم المصري مخرجا مؤقتا من مأزق ((الحسم)) الذي أوقع نفسه فيه . الا انه لن يكون في أي حال اقرارا أميركيا — صهيونيا لصورة الحل السلمي التي تتبناها مصر .

هل تستطيع مصر نيل ما تبتغيه من تحول في الموقف الاميركي لو توفرت لها الحلقة السوفياتية المفقودة ؟ لا شيء يدل على أن الحزم السوفياتي — أن تحقق — سوف يقابله ، حكما ، تراجع اميركي . والاتحاد السوفياتي يدرك ذلك دون ريب ، وهو يرى الولايات المتحدة على أعتاب انتخابات الرئاسة في العام المقبل . لذلك يرفض تبني موقف مصري اساسي يراه منطويا على خطر مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة يصعب تعيين مداها سلفا . والامر طبيعي . فحين تكون الحلقة المحلية (المصرية — العربية) موصومة بالضعف يضطر الحليف الخارجي (الاتحاد السوفياتي) الى الاختيار بين تحمل الركود في الازمة (رغم تآكل نفوذه بسببها) والمغامرة بموقف خطر تتجاوز اثاره حدود المنطقة كلها . وما اثبتته زيارة السادات الاخيرة لموسكو هو أن الاتحاد السوفياتي ما زال يفضل الحل الاول . بقي أن يبحث الحكم المصري لنفسه عن مخرج اخر من مأزقه الاكيد .

((الحرية))



نص فريد لكارل ماركس
حول حرب ١٨٦٠ الطائفية في لبنان

AL-HOURRIAH - No. 590 - 25 - 10 - 1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٥ - ١٠ - ١٩٧١ - العدد ٥٩٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل.

البعث السوري يواصل تقييد العمل الفدائي
ويدعم النشاط المناوئ لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية



بعد تنصيب النميري رئيسًا للجمهوريّة :

حكام الخرطوم يقبضون ثمن مجازرهم من المستعمرين والرجعيّين

- الدولة والحركة الطلابية على أبواب العام الدراسي :

القمع جانب أساسي في مواجهة الدّولة للتحرّكات الطلابيّة

- حركة الثانويّين : شروط إستمرارها واندماجها بالحركة الجماهيريّة

- لجان التحقيق تعجز عن إخفاء فضائح العهد